

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تحديات المقاولات المتناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى في المغرب: النمو، التحديث والتطوير

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تحديات المقاولات المتناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى في المغرب: النمو، التحديث والتطوير

إعداد:

اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية

رئيس اللجنة: منصف الزباني

مقرر الموضوع: علي غنّام

الخبيران الدائمان: كريم المقري ويونس الحاج قاسم

طبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لا سيما في مادتيه 4 و7، توصل المجلس بإحالة من السيد رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 3 يونيو 2024، من أجل إعداد دراسة حول موضوع تحديات المقاولات المتناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى في المغرب: النمو، التحديث والتطوير.

وفي هذا الإطار، عهد مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية بإعداد دراسة في الموضوع¹.

وخلال دورتها العادية السادسة والستين بعد المائة (166) المنعقدة بتاريخ 30 يناير 2025، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على هذه الدراسة.

وقد جاءت هذه الدراسة التي جرى إعدادها وفق مقاربة تشاركية، ثمرة نقاشات موسّعة بين مختلف الفئات المكوّنة للمجلس، ومخرجات جلسات الإنصات المنظمة مع أبرز الفاعلين المعنيين²، فضلاً عن زيارة ميدانية متبوعة بجلسة عمل على مستوى مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة. كما استندت كذلك إلى نتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس على منصته الرقمية "أشارك" (ouchariko.ma)، وعلى شبكات التواصل الاجتماعي³.

¹ الملحق رقم 3: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية.

² الملحق رقم 2: لائحة الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم.

³ الملحق رقم 3: نتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس على منصته الرقمية "ouchariko.ma" وعلى شبكات التواصل الاجتماعي.

-الفهرس-

5.....	الملخص.....
8.....	تقديم.....
9.....	1.المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى في المغرب: التعريف، الوزن الاقتصادي وعدم تجانس النسيج المقاوالاتي
9.....	1.المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى في المغرب: غياب تعريف موحد
10.....	2.المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى: مكوّن رئيسي في النسيج المقاوالاتي بدور اجتماعي مهم وأداء اقتصادي محدود
12.....	3.منظومة غير متجانسة تستلزم مقارنة ملائمة لخصوصيات كل فئة
15.....	II. تحديات النمو والتحديث للمقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى.....
14.....	1.ضعف دينامية النمو والتحديث لدى المقاولات المغربية متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى
17.....	2.مجموعة من العوائق التي تحول دون نمو وتحديث المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى
27.....	III. تعدد آليات دعم المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى بأثر لا يزال محدوداً.....
27.....	1. آليات الدعم
30.....	2. أربعة اختلالات مرتبطة بالحكمة تُضعف نجاعة البرامج العمومية الموجّهة لفائدة المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى
32.....	IV.إنعاش نمو وتحديث المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى من خلال تعزيز قدراتها الداخلية وتحسين بيئتها الخارجية
32.....	المحور الأول: تعزيز الحكامة والقيادة وفعالية السياسات الموجّهة لفائدة المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى
34.....	المحور الثاني: تطوير الكفاءات المقاوالاتية والتدبيرية لدى فاعلي المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى
34.....	المحور الثالث: تمكين المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى من القدرات اللازمة للنمو والتطور
39.....	المحور الرابع: تعزيز بيئة خارجية سليمة وحاملة للفرص من أجل المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى
43.....	الملاحق.....
43.....	الملحق رقم 1: لائحة أعضاء اللجنة
45.....	الملحق رقم 2: لائحة الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم
46.....	الملحق رقم 3: نتائج الاستشارة المواطنة
53.....	الملحق رقم 4: مؤطّرات وجداول

الملخص

بطلب من مجلس المستشارين، أنجز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي دراسةً حول التحديات التي تواجه المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى. وتسليط الدراسة الضوء على الدور المهيكل الذي تضطلع به هذه الفئة داخل النسيج المقاولاتي الوطني، باعتبارها مكوناً أساسياً فيه، سواء من حيث حجمها العددي أو مساهمتها البارزة في توفير فرص الشغل على الصعيد الاجتماعي. كما ترصد الدراسة أهم الصعوبات التي تواجهها هذه المقاولات، وتقديم توصيات تروم تعزيز مكانتها بوصفها فاعلاً محورياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة. وقد صادقت الجمعية العامة للمجلس على هذه الدراسة بالإجماع خلال دوراتها العادية السادسة والستين بعد المائة المنعقدة بتاريخ 30 يناير 2025.

تشكل المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى البنية المهيمنة ضمن النسيج المقاولاتي الوطني، إذ تمثل أزيد من 98 في المائة من مجموع المقاولات المهيكلّة ذات الشخصية المعنوية، كما توفر 56 في المائة من مناصب الشغل المصحّح بها في القطاع الخاص. إلا أنه يسجل أن الأثر الاقتصادي للمقاولات ذات الحجم الصغير يظل محدوداً، ودون مستوى التطلعات من حيث خلق القيمة والمساهمة في الديناميات الإنتاجية. ويكشف تحليل واقع الحال أن هذه المقاولات تواجه صعوبات كبيرة في مسار نموها وتحديثها واندماجها في سلاسل القيمة. ويتجلى ذلك في ضعف معدلات الانتقال إلى فئات أكبر، حيث لم تتجاوز نسبة المقاولات متناهية الصغر التي تطورت إلى صنف المقاولات الصغيرة جداً أو الصغرى 0.2 في المائة ما بين 2017 و2022. وفي المقابل، تبقى حالات التراجع والانكماش متواترة، لا سيما خلال فترات الأزمات، إذ سجّلت سنة 2024 حوالي 15.658 حالة تعثر، معظمها في صفوف المقاولات الصغيرة جداً.

وعلى الرغم من الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، يلاحظ أن هذه المقاولات لا تزال تواجه عوائق متعددة تحول دون تحوّلها إلى رافعة فعلية للتنمية.

فعلى الصعيد الداخلي، ما زالت تعتري هذه المقاولات، في معظمها، نقائص واضحة على مستوى رأس المال البشري، وعلى مستوى قدراتها في التدبير والتخطيط والابتكار. كما أنّ عدداً كبيراً من حاملي المشاريع الصغرى يلجئون عالم المقاولات بدافع الاضطرار أكثر من انطلاقهم من روح المبادرة واستثمار الفرص المتاحة. ويظل توظيف الأدوات الرقمية محدوداً للغاية، مع ارتكاز شبه حصري على الأسواق المحلية. أما المقاولات الأصغر حجماً فتبقى مقيدة بقلّة التمويل، بينما لا تجد المقاولات الناشئة دائماً ما يلائم حاجياتها من آليات المواكبة والتمويل. وإلى جانب ذلك، يبقى الدعم غير المالي، والذي يُعدّ عنصراً أساسياً لتقوية القدرات، مُشَتَّتاً وضعيف الأثر.

وعلاوة على عناصر هذه الهشاشة الداخلية، ثمة قيود خارجية بنيوية، أبرزها محدودية الولوج إلى الأسواق، سواء عبر الصفقات العمومية، أو التصدير، أو عبر الاندماج مع المقاولات الكبرى. مع استمرار المنافسة غير المشروعة من القطاع غير المهيكل. كما تظل الإجراءات الإدارية معقدة فضلاً عن الإجراءات الجبائية التي ما تزال تشكل عقبة، رغم ما يُبذل من جهود في مجال الرقمنة وتبسيط وشفافية المساطر.

وتشكل آجال الأداء عبئاً إضافياً حاسماً على مالية هذه المقاولات. وبموازاة ذلك يسجل أن الإطار القانوني الجاري به العمل لا يواكب بالقدر الكافي حاجيات وخصوصيات هذه المقاولات، ولا سيما الناشئة منها. وتؤدي هذه العوامل مجتمعةً إلى تقييد قدرة هذه المقاولات على النمو والتحديث.

ويعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى في حاجة إلى مقارنة شمولية تُزاوج بين تقوية القدرات الداخلية لهذه المقاولات وتحسين بيئتها الخارجية، بما يعزز صمودها ويدعم نموها وتحديثها، ويمكّنها من الاندماج في منظومات اقتصادية دينامية وشاملة، منسجمة مع الاستراتيجيات الوطنية القطاعية وكذا ورش الجهوية المتقدمة. وفي هذا الإطار، يوصي المجلس بما يلي:

- تجميع مختلف آليات الدعم الموجهة للمقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى ضمن إطار معياري جامع، مع التعجيل بإصدار "قانون للأعمال الصغيرة" (Small Business Act).
- إسناد مهمة تتبع وتقييم السياسات العمومية الخاصة بهذه الفئة من المقاولات إلى هيئة وطنية مستقلة.
- تنزيل آليات الدعم على المستوى الترابي وفق خريطة وطنية للاحتياجات الجهوية، بما يضمن الانسجام والفعالية.
- إدماج تنمية المهارات المقاولاتية والتدبيرية في المناهج الدراسية والتكوين المهني، مع تعزيزها بفترات تكوين ميداني داخل المقولة.
- تعزيز الولوج إلى التمويل بحسب خصوصيات كل فئة (المقاولات متناهية الصغر، المقاولات الصغيرة جداً والصغرى، المقاولات الناشئة)، لا سيما من خلال الإسراع بتفعيل نظام الدعم الخاص الموجه للمقاولات الصغيرة والمتوسطة المنصوص عليها في ميثاق الاستثمار وإصدار النصوص التطبيقية ذات الصلة.
- إرساء خطة وطنية متكاملة للمواكبة غير المالية، تركز على قانون الأعمال الصغيرة، وتقوم على تقديم خدمات قريبة من المقاولين، وإقامة شراكات مع فاعلين مؤهلين، واعتماد آليات دعم مرنة. وتروم هذه الخطة توسيع نطاق الخدمات لمواكبة التحول التكنولوجي، وتمكين المقاولات الواعدة من الانتقال إلى أحجام متوسطة، وذلك من خلال برامج "المقولة الموسّعة" (scale-up) وبرامج تطوير قدرات المؤرّدين.
- دعم إدماج المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى في سلاسل القيمة وتوسيع ولوجها إلى الأسواق، عبر تشجيع التحالفات الاستراتيجية وتعزيز التشبيك بين المقاولات، مع تخصيص حصص متفاوتة في الصفقات العمومية تراعي حجم المقولة، واعتماد آليات للمناوئة المشتركة.
- مواصلة تحسين مناخ الأعمال من خلال تعزيز آليات مكافحة الفساد، لا سيما في جانبها الرّدعي، والتصدي لممارسات المنافسة غير المشروعة المفروضة من القطاع غير المهيكل، مع تسريع وتيرة تبسيط ورقمنة المساطر والإجراءات.

- إجراء تقييم مرحلي للإصلاح الجبائي الجاري، بهدف قياس أثره على هذه الفئة من المقاولات، وإدخال ما يلزم من تعديلات لتخفيف العبء الضريبي عنها، بما يعزز علاقة الثقة المتبادلة بينها وبين الإدارة الجبائية.

تقديم

تؤدي المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى دوراً محورياً في اقتصادات الدول، فهي تمثل غالبية النسيج المقاوлатي، وتساهم بكيفية ملموسة في ديناميات التشغيل والابتكار والتنمية الترابية. كما أن مرونتها وتجذرها الترابي يمنحها القدرة على التكيف مع تحولات الأسواق ومتطلبات المستهلكين.

وفي المغرب، تُعتبر المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى دعامة مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث المكوّن المهيمن على البنية المقاوлатية الوطنية بنسبة تصل إلى 98.4 في المائة من مجموع المقاوالات ذات الشخصية المعنوية⁴، مما يجعلها، رغم صغر حجم وحداتها، محركاً أساسياً في خلق الثروة وفرص الشغل.

هذا وقد أولى صاحب الجلالة الملك محمد السادس عناية خاصة بهذا الورش التنموي، مؤكداً في أكثر من مناسبة على ضرورة تمكين هذه المقاوالات من وسائل التمويل، وتبسيط وتسهيل عملية الولوج إلى القروض، وتوجيه الفاعلين العموميين والخواص، لا سيما القطاع البنكي، نحو تشجيع وحفز المبادرة المقاوлатية لدى الشباب⁵.

وتبعاً للتوجيهات الملكية السامية، كثّفت السلطات العمومية خلال السنوات الأخيرة جهودها في هذا المجال، وذلك من خلال إطلاق برامج متعددة لدعم المقاوالات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى وتمويلها ومواكبتها، كما باشرت إصلاحات مؤسساتية كبرى، من قبيل اعتماد الميثاق الجديد للاستثمار، وإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار.

وتجدر الملاحظة أنّ هذه المبادرات، على أهميتها، لم تحقّق بعد النتائج المرجوة منها، خصوصاً في إحداث التحول المنشود بالنسبة لهذا الصنف من الوحدات الإنتاجية داخل المنظومة المقاوлатية المغربية، وبما يجعلها نسيجاً حديثاً، مرناً، قادراً على الصمود، وذا إمكانات قوية للنمو، في إطار بيئة منظّمة ومواتية.

ذلك أن استدامة النمو وجودته، وكذا الحفاظ على فرص الشغل التي تحدثها المقاوالات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى، تظل رهينة بمدى قدرة هذه الأخيرة على الصمود وتحقيق أداء عالٍ. فهي تواجه بالفعل تحديات متعددة، هيكلية كانت أم ظرفية، تتعلق بتنظيمها الداخلي وكذلك بالبيئة التي تشتغل فيها. ومن شأن هذه الهشاشة أن تحدّ من قدرتها على التحديث والتوسع ومواجهة الصدمات.

ويجسّد الارتفاع المتواصل في حالات إفلاس المقاوالات خلال السنوات الأخيرة هذه الهشاشة التي تتسم بها هذه المقاوالات، لا سيما حديثة النشأة منها، وهو ما يحول دون استمرارها وتطورها نحو أحجام أكبر، وأكثر قدرة على الأداء والصمود.

وبناءً على إحالة من مجلس المستشارين، أنجز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي هذه الدراسة، التي تتناول بالتحليل التحديات المعيقة لنمو وتحديث المقاوالات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى،

⁴ OMPME, rapport annuel édition 2024, <https://omtpme.ma/wp-content/uploads/2024/12/Rapport-Annuel-2024.-V23.12.pdf>

⁵ الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية العاشرة، الجمعة 11 أكتوبر 2019.

وترصد جوانب القصور في البرامج والإجراءات الحالية. كما تقترح الدراسة توصيات تهدف إلى تعزيز إدماج هذه المقاولات داخل منظومات دينامية وشاملة، متلائمة مع الاستراتيجيات القطاعية الوطنية ومع متطلبات الجهوية المتقدمة، بما يعزز مكانتها بوصفها فاعلاً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة لا تتطرق إلى الوحدات الإنتاجية غير المنظّمة، والتي سبق للمجلس أن خصّها بدراسات سابقة⁶، بل تركّز على الإشكاليات المتداخلة والمشاركة بين مختلف القطاعات المهيكلّة، علماً بأن لكل قطاع خصوصياته التي قد تكون موضوع دراسات تكميلية لاحقة.

1. المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى في المغرب: التعريف، الوزن الاقتصادي وعدم تجانس النسيج المقاولاتي

1. المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى في المغرب: غياب تعريف موحد

لا يوجد في المغرب تعريف رسمي موحد لهذه الفئة من المقاولات، إذ تعتمد كل مؤسسة على معايير متباينة ترتكز عموماً على مؤشرات مثل رقم المعاملات، وعدد العاملين، وحجم القروض التي يتم الحصول عليها، مع وجود تفاوتات في تحديد نطاق المقاولات المعنية، خصوصاً فيما يتعلق بإدماج المقاولات الفردية للشخص الذاتي أو استثناء القطاع غير المنظّم.

فعلى سبيل المثال، اعتمدت المندوبية السامية للتخطيط، في إطار بحثها الوطني حول المقاولات (2019)⁷، تصنيفاً قائماً على عدد العاملين ورقم المعاملات، وذلك استناداً إلى ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة، الذي حدّده القانون رقم 53.00 لسنة 2002. وتُعرّف المندوبية السامية للتخطيط المقاولّة الصغيرة جداً بأنها الوحدة الإنتاجية التي يقل رقم معاملاتها سنوياً عن ثلاثة (3) ملايين درهم، ويقل عدد مستخدميها عن عشرة (10) أشخاص، في حين تُصنّف المقاولّة بأنها مقاولّة كبرى إذا تجاوز رقم معاملاتها خمسة وسبعين (75) مليون درهم سنوياً أو إذا شغلت أكثر من مائتي (200) شخص. أما المقاولّة الصغرى والمتوسطة فهي التي يقل رقم معاملاتها عن 75 مليون درهم سنوياً ولا يتجاوز عدد مستخدميها 200 شخص. وقد كشفت نتائج البحث أن المقاولات الصغيرة جداً تمثل 64 في المائة من النسيج المقاولاتي المنظّم بالمغرب، مقابل 29 في المائة للمقاولات الصغرى والمتوسطة و7 في المائة للمقاولات الكبرى.

أما المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة (OMTPME)، فيعتمد تصنيفاً أكثر تفصيلاً يقوم على رقم المعاملات، حيث يميز بين أربع فئات: المقاولات متناهية الصغر (برقم معاملات سنوي يتراوح بين 0 و3 ملايين درهم)، والمقاولات الصغيرة جداً والصغرى (يتراوح رقم معاملاتها السنوي ما بين 3

⁶ رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "مقاربة مندمجة للحد من حجم الاقتصاد غير المنظّم بالمغرب"، 2021.

⁷ المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول المقاولات لسنة 2019 – خلاصة النتائج الأولية.

و50 مليون درهم)، والمقاولات المتوسطة (يتراوح رقم معاملاتها السنوي ما بين 50 و175 مليون درهم)، والمقاولات الكبرى (برقم معاملات يتجاوز 175 مليون درهم سنوياً)⁸.

ومن جهته، يُضيف بنك المغرب إلى معيار رقم المعاملات معياراً آخر يتمثل في مستوى الالتزام البنكي للمقاولات تجاه المؤسسات الائتمانية⁹.

أما البنك الدولي، فيعتمد في إطار الدراسة الاستقصائية التي ينجزها حول الشركات بالمغرب بكيفية دورية¹⁰ معياراً وحيداً قائماً على عدد المستخدمين، حيث يُعرّف بمُوجبه المقاولات الصغرى بأنها التي تضم ما بين 5 مستخدمين و19 مستخدماً، والمقاولات المتوسطة بأنها التي يتراوح عدد مستخدميها بين 20 و99 مستخدماً، والمقاولات الكبرى بأنها التي يتجاوز عدد مستخدميها 100. ويستبعد البنك من تصنيفه هذا المقاولات التي يقل عدد مستخدميها عن خمسة (5)، والتي غالباً ما تُنشط في القطاع غير المنظم. وبدورها، تعتمد وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغيرة والتشغيل والكفاءات معيار تصنيف مختلف، حيث تستهدف من خلال برنامجها "أنا مقاول"¹¹ (Ana Moukawil) شريحة المقاولات ذات رقم معاملات يقل عن عشرة (10) ملايين درهم.

وإنّ هذا التعدد في التعاريف يجعل من الصعب تحديد هذه الفئة من المقاولات بدقة، ويحدّ من فعالية البرامج الموجهة إليها. ومن هذا المنطلق، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هذه الدراسة مقارنة تركيبية، تقوم أساساً على التصنيف المعتمد من المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، مع إغنائها بمعطيات صادرة عن مؤسسات أخرى (المنشآت السامية للتخطيط، البنك الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية، ووزارة الاقتصاد والمالية)¹² قصد إدماج المقاولات ذات الشخصية الذاتية في التحليل.

2. المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى: مكوّن رئيسي في النسيج المقاولاتي بدور اجتماعي مهم وأداء اقتصادي محدود

وفقاً لمعطيات المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة لسنة 2023¹³، تُهيمن المقاولات متناهية الصغر بشكل واسع على النسيج الاقتصادي للمقاولات ذات الشخصية المعنوية، وذلك بنسبة 86.7 في المائة، برقم معاملات سنوي لا يتجاوز ثلاثة (3) ملايين درهم. وإذا أُضيفت المقاولات الصغيرة جداً، برقم معاملات يصل حتى إلى عشرة (10) ملايين درهم، ترتفع النسبة إلى 94 في المائة، بل إلى 98.4 في المائة عند احتساب المقاولات التي يبلغ رقم معاملاتها 50 مليون درهم.

⁸ المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، التقرير السنوي، 2024، الرابط:

https://omtpme.ma/wp-content/uploads/2024/12/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B5%D8%AF-_2024.pdf

⁹ بنك المغرب، المنشور رقم 8/G/2010 كما تم تغييره وتتميمه، والمتعلق بالتطلبات من الأموال الذاتية لتغطية مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل حسب المقاربات الداخلية لمؤسسات الائتمان.

¹⁰ البنك الدولي، "دراسة استقصائية حول الشركات في المغرب، 2023".

¹¹ أطلقت الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات هذا البرنامج سنة 2023 بهدف دعم مجال ريادة الأعمال، مع التركيز على دعم المقاولات الصغيرة جداً. Ministère de l'Économie et des Finances et la Banque africaine de développement (BAD), « Profil entrepreneurial du Maroc », 2023.

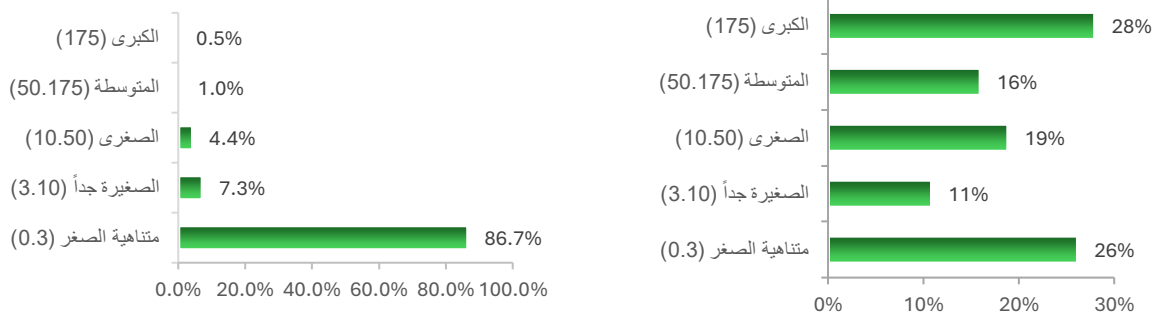
¹² المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، التقرير السنوي 2024، الرابط:

https://omtpme.ma/wp-content/uploads/2024/12/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B5%D8%AF-_2024.pdf

ويُقدَّر عدد المقاولات ذات الشخصية المعنوية النشطة بحوالي 349 ألفاً سنة 2023، حسب معطيات المرصد¹⁴. لكن هذه الأرقام لا تشمل المقاولات ذات الشخصية الذاتية، والتي بلغ مجموعها (نشطة وغير نشطة) نحو 1.3 مليون مقاولاً بمختلف أحجامها إلى غاية 30 شتنبر 2024، وذلك وفق مؤشرات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية¹⁵. أما المعطيات المفصلة عن المقاولات ذات الشخصية الذاتية النشطة، وخاصة توزيعها حسب الحجم، فما زالت محدودة، باستثناء فئة المقاولين الذاتيين الذين بلغ عددهم حوالي 440.916 إلى حدود مَتَمَّ سنة 2024¹⁶.

وبالإضافة إلى حجمها العددي، تستحوذ المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى على حصة مهمة في مجال التشغيل، حيث وفَّرت 56 في المائة من مناصب الشغل المصَّرَّح بها في القطاع الخاص لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2023¹⁷. ويعكس ذلك دورها المحوري بوصفها رافعةً للإدماج الاجتماعي، خصوصاً بالنسبة لفئة الشباب والعمال غير المؤهلين، حيث يشكِّل غالباً التحاقهم بالمقاولات صغيرة الحجم، أو انخراطهم في تجربة المقاولات الذاتية، بوابتهم الرئيسية نحو سوق الشغل، في ظل ندرة فرص العمل المأجور.

توزيع عدد مناصب الشغل المصَّرَّح بها حسب فئة المقاولات (برسم سنة 2023)
توزيع مقاولات الأشخاص المعنويين حسب الفئة (برسم سنة 2023)



المصدر: المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة.

لكن هذا الدور الأساسي في عملية التشغيل لا ينعكس بشكل متناسب على مساهمة هذه المقاولات في خلق القيمة المضافة. ذلك أن مساهمة المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى ذات الشخصية المعنوية تمثل 20.1 في المائة من إجمالي القيمة المضافة التي تنتجها مجموع المقاولات من الأشخاص المعنويين، مقابل 12.4 في المائة للمقاولات المتوسطة و67.6 في المائة للمقاولات الكبرى، والتي لا تمثل بدورها

¹⁴ المصدر نفسه.

¹⁵ المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، الأرقام الصادرة إلى حدود يونيو 2024، الرابط:

http://barometre.directinfo.ma/QvAJAXZfc/openssl.htm?document=PORTAIL%20DECISIONNEL%2FPORTAIL_DECISIONNEL.qvw&Sheet=Document%5CSH01&vDashboardView=6&anonymous=true

¹⁶ المديرية العامة للضرائب، التقرير السنوي 2024، ص. 77، الرابط:

https://www.tax.gov.ma/wps/wcm/connect/DGI-Ar/b8946dc6-0aa4-446e-9e7c-2ffd28be9951/Rapport+d%27activit%C3%A9+2024+arab.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=ROOTWORKSPACE.Z18_I1CAHK82L8HO70A97D4I9302J3-b8946dc6-0aa4-446e-9e7c-2ffd28be9951-ptUTdij

¹⁷ المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، مرجع سابق.

سوى 0.5 في المائة من إجمالي المقاولات النشطة¹⁸ ذات الشخصية المعنوية. وفي غياب معطيات شاملة حول المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى ذات الشخصية الذاتية، تُفيد المؤشرات أن مساهمتها في إنتاج القيمة المضافة تظل محدودة أيضاً، وذلك بالنظر إلى تمركزها في قطاعات منخفضة القيمة المضافة (التجارة الصغيرة، الحرف، الخدمات المحلية، قطاع البناء والأشغال العمومية).

ويعكس هذا الوضع ضعف إنتاجية هذه المقاولات، وهو ما يمكن تفسيره بصعوبات هيكلية، من أبرزها ضعف الولوج إلى التمويل، وانخفاض الاعتماد على الوسائل التكنولوجية (أو ما يسمى بالكثافة التكنولوجية)، ونقص الكفاءات البشرية. فرغم تفوقها العددي، لم تحصل هذه المقاولات سوى على 29.3 في المائة من مجموع القروض البنكية سنة 2023، مقابل 59.1 في المائة للمقاولات الكبرى¹⁹.

أما المقاولات الناشئة (Startups)، فيبقى عددها محدوداً نسبياً في المغرب، بحوالي 2.000 مقالة²⁰. ومن هذه المقاولات، نسبة ضئيلة فقط لها إمكانات نمو عالية، ما يمكنها من توسيع نشاطها (startup scalable)²¹. كما أن استثماراتها تظل ضعيفة في مجالات التكنولوجيا العميقة (Deep-tech)²²، إضافة إلى العقبات الداخلية وبيئة الأعمال غير المواتية، ما يعوق تطورها وتوسعها دولياً. ومع ذلك، وبالرغم من كل هذه التحديات، نجح عدد من المقاولين الشباب الناشئين (Start-uppeurs) في إثبات حضورهم عندما تتوفر بيئة أعمال محفزة، كما يتضح من مشاركتهم البارزة ضمن مبادرة (French Tech)²³.

وتُعَدُّ ريادة الأعمال النسائية رافعة تنموية لم تحظَ بعدُ بالاهتمام الكافي، إذ لا تزال مشاركة النساء في المقولة محدودة، رغم تزايد عددها بشكل تدريجي في النشاط الاقتصادي المغربي. وتواجه المقاولات النسائية عراقيل هيكلية مثل صعوبة الولوج إلى التمويل، وضعف الشبكات المهنية، والقيود الاجتماعية والثقافية، مما يحد من قدرتها على النمو والتحديث، رغم الإمكانات الكبيرة التي تمتلكها²⁴.

3. منظومة غير متجانسة تستلزم مقارنة ملائمة لخصوصيات كل فئة

من أجل تحليل واقع حال هذا الصنف من المقاولات واقتراح توصيات تتلاءم مع خصوصيات كل شريحة مقاولاتية، يجدر تجميع هذه المقاولات ضمن فئات فرعية متجانسة، بحيث ستمكّن هذه المقاربة من فهم جيد لخصوصيات كل فئة فرعية وبلورة رافعات التطوير الملائمة. واستناداً إلى بنية النسيج المقاولاتي المغربي، وفي ضوء ما تضمنته التقارير والدراسات الوطنية والدولية من معطيات، يمكن التمييز بين ثلاث فئات فرعية كبرى:

- **المقاولات متناهية الصغر والمقاولات المعيشية:** تضم المقاولين الفرديين والحرفيين وصغار التجار والمقاولين الذاتيين، إضافة إلى بعض الوحدات ذات الشخصية المعنوية، والتي يقل رقم معاملاتها عن ثلاثة (3) ملايين درهم. وغالباً ما تنشأ هذه المقاولات بدافع الضرورة، لغياب بدائل شغل في سوق العمل

¹⁸ المديرية العامة للضرائب، مرجع سابق.

¹⁹ المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، مرجع سابق.

²⁰ معطيات مستقاة من صندوق الضمان "تمويلكم" ومن جلسة الإنصات إلى صندوق الإبداع والتدبير للاستثمار وشركة (Startup Station)، 29 نونبر 2024.

²¹ القابلية للتوسع تعني قدرة المقولة على تحقيق نمو سريع دون أن ترتفع تكاليفها بنفس الوتيرة.

²² وهو الحال بالنسبة للمقاولات حديثة النشأة التي طوّرت تقنيات غاية في الابتكار والجودة.

²³ جلسة الإنصات إلى صندوق الإبداع والتدبير للاستثمار وشركة "Startup Station"، 29 نونبر 2024.

²⁴ أنظر الملحق رقم 4، المؤطر رقم 2: "المقولة النسائية في المغرب – تقدّم هش وإمكانات واعدة".

المأجور، وتُنشَط على المستوى المحلي، بـمـوارد بشرية قليلة، وبرغم من امتلاك بعض هذه المقاولات خبرات تقنية، فإن معظمها يفتقر إلى الكفاءات التـدبـيرية الضرورية لنموها. وتلعب هذه المقاولات، رغم ضعف إنتاجيتها وهشاشتها الاقتصادية، دوراً اجتماعياً مهماً في تأمين دخل معيشي لفئات واسعة من الساكنة.

- **المقاولات الصغيرة جداً والصغرى (باستثناء المقاولات الناشئة):** تشمل وحدات ذات شخصية ذاتية أو معنوية تعمل بشكل قانوني في القطاع المنظم، وتحقق معاملات بين ثلاثة (3) ملايين درهم وخمسين (50) مليون درهم سنوياً. وتُحقّق هذه الفئة من المقاولات نمواً معتدلاً (ليس قوياً ولا سريعاً)، بمشاريع تكون غالباً أقل مخاطرة مقارنة مع المقاولات الناشئة، كما تتّسم بقدرة على الصمود أمام الصعوبات أكبر نسبياً من وحدات الإنتاج المعيشي. وبعضها قد يسجل معدلات نمو مرتفعة، خصوصاً إذا تموضع في أسواق قوية الطلب، بما يفتح أمامها آفاق التحول إلى ما يُعرف باسم "المقاولات الغزلان" (entreprises gazelles)²⁵ سريعة النمو.

- **المقاولات الناشئة (startups):** وهي مقاولات مبتكرة حديثة النشأة، لا يتجاوز عمرها عادةً خمس (5) سنوات، وتتمتع بإمكانات نمو عالية، وقد يتطور بعضها إلى مقاولات "ليكُورن" (Startups licornes) متى توفّرت البيئة والدعم الملائمين. وتتبنى المقاولات الناشئة نماذج أعمال تجريبية ما زالت في طور التثبيت، وأنماط تدبير غير تراتبية غالباً، حيث يتولى المؤسسون أدواراً استراتيجية متعددة داخل الهيكل التنظيمي للمقاولات. ومن الخصائص الأخرى التي تتّسم بها المقاولات الناشئة اعتمادها على فرق عمل عالية التأهيل، والانخراط في المشاريع ذات المخاطر الاستثمارية والسعي لتحقيق طموحات تحويلية كبرى.

وبالإضافة إلى معيار التصنيف حسب نوع المقاولات، اعتمدت الدراسة معياراً آخر يرتبط بطبيعة المتطلبات الأساسية اللازمة للنمو والتحديث لدى المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى، وهي المتطلبات التي تنقسم إلى ثلاثة مستويات:

- **قدرات المقاول:** وتشمل المستوى التعليمي والخبرة المهنية والنوع الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي (شبكة العلاقات والروابط). وتؤدي هذه العوامل دوراً حاسماً في التحفيز الذاتي للمقاول على تحقيق النمو والتحديث أو الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى القطاع المنظم، كما تنعكس على جودة تسيير المشروع والقدرة على استثمار الفرص التي تنفتح معها آفاق جديدة للأعمال.
- **القدرات الداخلية للمقاولات:** وتشمل الموارد والكفاءات الداخلية التي تحتاجها المقاولات لتحويل إرادتها القوية في تحقيق النمو إلى نتائج ملموسة. ويشمل ذلك، من بين أمور أخرى، توفّر الموارد المالية، ومستوى تأهيل رأس المال البشري، والقدرات الابتكارية، وجودة التنظيم الداخلي، مع تبني استراتيجية للنمو والتحديث على المديئتين المتوسط والطويل.

²⁵ يُقصد بمصطلح "المقاولات الغزلان" (entreprise gazelle)، والذي صاغه الاقتصادي ديفيد بيرش، نوع من المقاولات الناشئة التي تحقق معدلات نمو مرتفعة – تُفوق عادةً 20 في المائة سنوياً على مدى عدة سنوات متتالية –، ويُستعمل هذا المفهوم على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية والأكاديمية للإشارة إلى المقاولات الأكثر دينامية في مجالات خلق القيمة وإحداث فرص الشغل.

- البيئة الخارجية للمقاول: وتشمل العوامل الخارجية التي قد تؤثر في نمو المقاول وتحديثها. فالبينة المشجعة، بما توفره من فرص ودعم مؤسّساتي ملائم، من شأنها أن تحفز على التطور. وفي المقابل، فإن مناخ الأعمال المثقل بالعراقيل والاختلالات (مثل الفساد، والتعقيدات الإدارية، والعبء الجبائي، وتأخر آجال الأداء)، يمكنه أن يحد من إمكانيات النمو والقدرة على التحديث لدى هذه المقاولات. وعموماً، يتطلب نمو المقاولات وتحديثها توافر هذه المتطلبات الثلاثة، كما قد يؤدي غياب أيٍّ منها إلى إعاقة نمو المقاول وتحديثها، وكذا إلى بروز مخاطر اقتصادية واجتماعية مُقلقة. وتوضح المصفوفة التالية هذه المخاطر بحسب مدى توفر المتطلبات الداخلية والخارجية للمقاول:

جدول: تصنيف المخاطر الرئيسية بحسب توافر المتطلبات الداخلية والخارجية الضرورية لنمو وتحديث المقاول

قدرات داخلية للمقاول والمقاول قوية	قدرات داخلية للمقاول والمقاول ضعيفة	
- إهدارٌ للإمكانات المتاحة للنمو لدى رواد الأعمال سواء المحتملين أو القائمين. - هجرة الكفاءات بحثاً عن فرص مقاولاتية في الخارج.	- مشكلات البقاء وضعف وتيرة النمو، وهو ما يؤدي إلى: - ارتفاع معدلات البطالة، وانتشار الوظائف منخفضة التأهيل وغير المهيكلة؛ وتزايد الفقر والهشاشة الاجتماعية. - تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية.	بيئة خارجية غير ملائمة (العقبات)
- الوضعية المثلى المنشودة: أن تتوفر لدى المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى القدرات الداخلية، وكذا البيئة الداعمة للملائمة، التي تمكّنها من استغلال الفرص المتاحة على نحو كامل وتحقيق نمو مستدام.	- تستفيد المقاولات الكبرى، ولا سيما المستثمرون الأجانب، من الفرص المتاحة، دون أن تتمكن المقاولات المحلية متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى، بقدراتها المحدودة، من الاستفادة منها على النحو الأمثل. ويساهم ذلك في تفاقم الازدواجية الاقتصادية، حيث تبقى هذه المقاولات المحلية بمعزل عن سلاسل القيمة عالية المردودية، ومنخرطة بشكل غير كافٍ في علاقات التعاون مع الفاعلين الرئيسيين في سوق الطلب.	بيئة خارجية ملائمة (الفرص)

II. تحديات النمو والتحديث للمقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى

1. ضعف دينامية النمو والتحديث لدى المقاولات المغربية متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى

يُظهر تحليل معطيات التركيبة الديمغرافية للمقاولات في المغرب، ولا سيما المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى، أن قدرتها على البقاء والنمو والتحديث محدودة، حيث تواجه غالبيتها صعوبات وتحديات تحول دون انتقالها إلى أحجام أكبر.

ففي سنة 2024، سجّل مرصد المقاولات "أنفوريسك" (Inforisk) 15.658 حالة إفلاس لمقاولات ذات شخصية معنوية، تشكّل المقاولات الصغيرة جداً 99.3 في المائة منها، وأكثر من نصف هذه الحالات تخص مقاولات لا يتجاوز عمرها خمس سنوات²⁶، ما يبرز الهشاشة البنيوية لهذه الفئة من المقاولات، والتي غالباً ما تكون أول المتضررين من الصدمات الظرفية بفعل ضعف قدرتها على امتصاص الاضطرابات الاقتصادية.

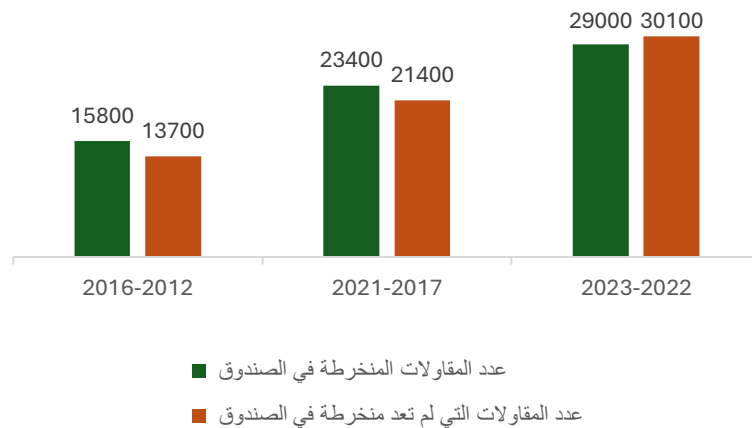
وتشير تقديرات مؤسسة (Allianz Research) لسنة 2025 إلى احتمال ارتفاع عدد حالات الإفلاس ليصل إلى 16.000 مقاول ذات شخصية معنوية. وفي غياب معطيات رسمية، يُرجّح أن يكون هذا الوضع أكثر حدة

²⁶يشمل مفهوم "التعثر" أو صعوبات المقاول الذي استخدمته مؤسسة "أنفوريسك" (INFORISK) في دراستها، المقاولات التي باشرت مسطرة الإنقاذ، أو التسوية، أو التصفية القضائية، أو تلك التي جرى شطبها.

في صفوف المقاولات ذات الشخصية الذاتية، التي تضم عدداً كبيراً من المقاولات متناهية الصغر شديدة الهشاشة. وتُفاقم هذه الهشاشة البنيوية تعقيدات مساطر التصفية والحلّ، إذ تبقى إجراءات التصفية طويلة ومكثّفة وغير مشجّعة، مما يدفع عدداً من المقاولين إلى ترك مقاولاتهم في حالة عدم نشاط (entreprises inactives) بدل الانخراط في مسطرة تصفية رسمية. ويتجلى ذلك من خلال الفجوة الكبيرة بين معدل الخروج الفعلي للمقاول دون حلّها (taux d'inactivité) والذي تُصبح معه المقاول غير نشطة (7.3 في المائة) ومعدل الخروج الرسمي للمقاول عبر الشطب (taux officiel de radiation)، والذي يبلغ 1.2 في المائة²⁷. ويُعزى هذا الوضع (البطء الإداري في إجراءات التصفية) إلى نقص عدد القضاة المختصين في البت في ملفات المقاولات المتعثرة، وندرة الموارد البشرية المؤهلة في مجال إعادة الهيكلة الودية، إضافة إلى طول الأجل وصعوبة توقع نتائج المساطر القضائية. ويمثل ذلك عائقاً أمام إعادة تخصيص ناجعة للموارد الاقتصادية للمقاوله نحو مشاريع أكثر استدامة وإنتاجية²⁸.

وفي هذا السياق، تلجأ بعض المقاولات إلى الانتقال نحو القطاع غير المنظم لضمان بقائها. فبين سنتي 2022 و2023، فاق عدد المقاولات التي خرجت من لوائح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (فئة أقل من 50 أجيراً) – بمتوسط سنوي يبلغ 30.100 مقاوله – عدد المقاولات الجديدة المنتسبة إلى الفئة نفسها (29.000 مقاوله)، وهو ما يعكس تراجعاً تدريجياً في عملية إدراج هذه الشريحة من المقاولات في النسيج الاقتصادي المنظم.

تطور عدد المقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: عدد المقاولات حديثة التسجيل والتي أنهت انخراطها في الصندوق (المقاولات التي تضم أقل من 50 أجيراً)



المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة

وبالنسبة للمقاولات التي تنجح في الصمود والبقاء، يظل التحدي الأكبر هو قدرتها على النمو والتحديث. وتُظهر مصفوفة الانتقال بين مختلف أحجام المقاولات للفترة 2022-2017²⁹ حالة جمود قوية في سيرونة النمو؛ إذ حافظت 99.8 في المائة من المقاولات متناهية الصغر على حجمها بعد خمس سنوات، ولم تتحول سوى 0.2 في المائة منها إلى مقاولات صغيرة جداً أو صغرى. كما انتقلت نسبة لا تتجاوز 0.4 في المائة من

²⁷ Banque mondiale et OMTPE, « Libérer le potentiel du secteur privé marocain », 2024, p.13.

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/099101424074541080/pdf/P180729-f90e0a9d-8390-47d9-a2c3-3eb7ad552989.pdf>

²⁸ Ibid, Encadré 3.2 : Réglementation et procédures de sortie d'entreprise au Maroc, p. 14.

²⁹ استناداً إلى معطيات المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة خلال الفترة 2022-2017.

المقاولات الصغيرة جداً إلى فئة المقاولات الصغرى، بينما تطورت 0.4 في المائة فقط من هذه الأخيرة إلى مقاولات متوسطة الحجم خلال الفترة نفسها.

وبصاحب هذا التعثر في النمو خطرٌ كبير للتراجع إلى أحجام أصغر، حيث انكَمَشَتْ 4.7 في المائة من المقاولات الصغيرة جداً إلى فئة المقاولات متناهية الصغر، بينما أُعيد تصنيف 3.5 في المائة من المقاولات الصغيرة كمقاولات صغيرة جداً أو متناهية الصغر. ويتزايد هذا الخطر في فترات الأزمات الكبرى، كما تأكّد ذلك خلال جائحة كوفيد-19: ففي سنة 2020، أُعيد تصنيف 33 في المائة من المقاولات الصغيرة جداً التي كانت نشيطة سنة 2019 كمقاولات متناهية الصغر، وتحولت 26 في المائة من المقاولات الصغرى إلى مقاولات صغيرة جداً أو متناهية الصغر. وتؤكد هذه التحولات هشاشة وضعف البنية الهيكلية للمقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى في مواجهة الصدمات الاقتصادية.

مصنوفة انتقال³⁰ المقاولات المغربية بين فئات مختلفة من مقاولات الشخص المعنوي بناءً على حجمها خلال الفترة 2017-2022 (بالنسبة المئوية)³¹

إلى من	مقاوله متناهية الصغر	مقاوله صغيرة جداً	مقاوله صغرى	مقاوله متوسطة	مقاوله كبرى
مقاوله متناهية الصغر	99.8	0.13	0.05		
مقاوله صغيرة جداً	4.7	94.9	0.4	0.0	
مقاوله صغرى	2.6	0.9	96.1	0.4	0.0
مقاوله متوسطة		0.24	1.8	95.7	0.5
مقاوله كبرى			0.2	1.2	97.0

المصدر: المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة.

ويمكن مقارنة مسألة تحديث المقاولات عبر مؤشّرين اثنين أساسيين، وهما جودة الممارسات التديرية ومستوى التحول الرقمي، رغم محدودية المعطيات المتوفرة في هذا المجال.

فعلى الرغم من تسارع وتيرة إدماج الأدوات الرقمية منذ جائحة كوفيد-19، لم تنخرط المقاولات المغربية بعد بالشكل الكافي في هذا التحول³²، خصوصاً ما يتعلق بالمعاملات والأداءات الإلكترونية، والتواجد الرقمي (référencement)، وغيرها من الوظائف المعاملاتية الرقمية الأساسية. ويؤكد آخر تقرير لمنظمة التعاون

³⁰ مصنوفة انتقال المقاولات هي أداة تحليل إحصائي يعتمدها المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، تُستخدم لقياس وتتبع انتقال المقاولات من فئة حجم إلى أخرى (المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة) خلال فترة زمنية مُعيّنة، وذلك استناداً إلى مؤشرات كمية، وفي مقدمتها رقم المعاملات. وتمكّن هذه الأداة من إبراز مسارات النمو أو التراجع التي تعرفها هذه المقاولات، بما يتيح الوقوف على دينامية تطور النسيج المقاولاتي الوطني وتحليل توجهاته.

³¹ الانتقال من فئة إلى أخرى بناءً على حجم المقاولات يتم تسجيله فقط عندما يحدث بين الخانتين القريبتين من بعضهما الأولى والثانية، وذلك لأن هذا الانتقال هو الأكثر احتمالاً.

³² OCDE, « Etudes économiques de l'OCDE : Maroc 2024 », p. 106.

والتنمية الاقتصادية حول المغرب³³ أن التحول الرقمي داخل النسيج المقاوлатي الوطني لا يزال محدوداً مقارنةً بدول المنظمة وكذا بمتوسط الدول ذات الدخل المتوسط.

ولا تنطبق هذه الوضعية على مجموع النسيج الاقتصادي، إذ تُظهر بعض القطاعات — مثل الخدمات المالية، والصناعات الكهربائية والإلكترونية، والصناعات الكيماوية، والصناعات الغذائية — مستويات أعلى من الاستخدام المكثف للتكنولوجيات الرقمية. كما يظل حجم المقاولات عاملاً حاسماً في هذا المجال. تنفّذ 82 في المائة من المقاولات الصغرى والمتوسطة والكبيرة المستجوبة عمليات تحول رقمي، وأكثر من نصفها أطلقت بالفعل عدة وظائف رقمية³⁴.

وتُعدُّ جودة التدبير مؤشراً محورياً آخر لقياس مستوى التحديث. وتُشير نتائج دراسة البنك الدولي (2023) إلى أن مؤشر ممارسات الإدارة للمقاولات المغربية، ولا سيما متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى، يقف عند 32 نقطة، أي أقل بكثير من متوسط الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى البالغ 49 نقطة، ما يعكس تأخراً ملحوظاً في مجال التدبير³⁵.

ومن جهة أخرى، فإن ضعف مستوى الابتكار الداخلي يحدُّ بدوره من مسار التحديث، خصوصاً لدى المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى. (أدخلت 5.8 في المائة فقط من هذه المقاولات تحسينات جوهرية في أساليب عملها)³⁶.

2. مجموعة من العوائق التي تحول دون نمو وتحديث المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى

نَمَّة عدد من العوائق والإكراهات التي يمكن تصنيفها إلى مستويين رئيسيين اثنين:

- عوائق داخلية مرتبطة بمهارات المقاول وبالقدرة والآليات الداخلية للمقاول.
- عوائق خارجية متعلقة ببيئة الأعمال التي تنشط فيها المقاول، وتشمل الولوج إلى التمويل، والعقار، والموارد البشرية المؤهلة، وخدمات المواكبة والدعم.

العوائق الداخلية

تتصل القيود الداخلية أساساً بمهارات المقاول، وبقدرة المقاول في مجالي التدبير والتنظيم، إضافة إلى محدودية الولوج إلى الموارد الضرورية لتطورها.

مهارات المقاول الذاتية

يُعزى ضعف نمو وتحديث المقاولات متناهية الصغر، والمقاولات المعيشية، والمقاولات الصغيرة جداً (باستثناء المقاولات الناشئة) إلى قصور في كفاءات أصحابها. فكثير منهم "مقاولون بدافع الاضطرار" يهدفون

³³ المصدر نفسه.

³⁴ وفقاً للدراسة الاستقصائية المشتركة بين شركة "ديفوتيم أفريكا" (Devoteam Africa) وجمعية مستعملي النظم المعلوماتية في المغرب (AUSIM) بعنوان «Etat des lieux et maturité digitale au Maroc» (شتبر 2021)، فإن 82 في المائة من المقاولات الصغرى والمتوسطة والكبرى المستجوبة قد شرعت في مسار التحول الرقمي، كما أن أكثر من نصفها قامت بتبني عدد من الحلول الرقمية بالفعل. الرابط: https://ausimaroc.com/wp-content/uploads/2021/11/FINAL_Maturite-digital-au-Maroc_Work-In-Progress_03-11.pdf

³⁵ يتمثل هذا المؤشر في جوانب إدارية متعددة، تشمل التخطيط ووضع الأهداف، ومتابعة الأداء، وتدبير الموارد البشرية، بالإضافة إلى التواصل والتنسيق، وتعزيز الابتكار، والقدرة على التكيف مع التغييرات.

³⁶ المعطيات مستقاة من الدراسة الاستقصائية للبنك الدولي حول الشركات في المغرب، مرجع سابق، ص. 11.

بالأساس إلى البقاء، دون أن تكون لديها بالضرورة رؤية واضحة للتوسع أو استراتيجية للنمو في المستقبل بعيدة الأمد³⁷. هذا النمط يحدُّ من قدرة المقاولات الصغرى التقليدية على اقتحام أسواق جديدة، بما في ذلك التصدير نحو الخارج. فحسب البنك الدولي، لا تتجاوز نسبة المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى التي تصدر مباشرة ما لا يقل عن 10 في المائة من إنتاجها³⁸، وهو مما يعوق توسعها وقدرتها على الابتكار واعتماد التكنولوجيات الحديثة، بما فيها الرقمية.

ويشكل المستوى التعليمي للمقاول عاملاً حاسماً في هذا السياق؛ إذ لا يتجاوز حاملو الشهادات الجامعية أو التكوين المهني 15 في المائة من رواد الأعمال المغربية، في حين أن أكثر من 20 في المائة لم يلتحقوا مطلقاً بالمدرسة³⁹. هذا الواقع يغذي ظاهرة "المقاول بدافع الضرورة" وأنشطة الكسب المعيشي⁴⁰، ويؤدي إلى ضعف الإنتاجية، وبالتالي تقييد فرص النمو والتحديث. ومع ذلك، فإن ارتفاع مستوى التعليم لا يضمن بالضرورة انخراطاً أكبر في المبادرة المقاولاتية ذات القيمة المضافة، لأن ذوي التعليم العالي غالباً ما يفضلون العمل المأجور، إدراكاً منهم لارتفاع المخاطر المرتبطة بالنشاط المقاولاتي، واستمرار العوائق على مستوى بيئة الأعمال وطنياً.

قدرات المقاول من حيث الولوج إلى الموارد وعوامل الإنتاج

إلى جانب العوامل المرتبطة بقدرات ومهارات المقاول، تواجه المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى عوائق داخلية تمس بنيتها التنظيمية وقدرتها على الولوج إلى الموارد الضرورية لدعم التطوير والابتكار. ومن أبرز هذه الإكراهات:

جودة التدبير والتنظيم الداخلي

تعاني المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى من قصور واضح في التدبير والتنظيم، مما يحدُّ بشكل كبير من إمكانات نموها وتحديثها. وتشير المعطيات⁴¹ إلى أن أداء المقاولات المغربية في هذا المجال يظل دون متوسط المعدل المسجل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودون نظيره في البلدان ذات مستويات الدخل المماثلة. ويُعزى ذلك جزئياً إلى هيمنة نموذج المقاول العائلية، الذي يؤثر بشكل عميق على أنماط الحكامة. فالمقاول العائلية تتسم غالباً بضعف مؤسسة مسلسل اتخاذ القرار، وبمركزية مفرطة لسلطة القرار، وضعف إعداد الخلف لتولي المسؤولية⁴². وهذه العوامل تُضعف قدرة المقاولات العائلية على التكيف مع تحولات السوق، وتزيد من مخاطر الانقطاع خلال الانتقال بين الأجيال، بما يهدد في نهاية المطاف نموها، بل واستمراريتها في بعض الحالات.

أما المقاولات الناشئة (Startups)، ورغم إمكاناتها القوية على مستوى الابتكار، فهي تعاني قيوداً مماثلة مرتبطة بضعف الخبرة المقاولاتية والتدبيرية لمؤسسيها. ويؤثر ذلك على قدرتهم على بلورة رؤية استراتيجية

³⁷ Ministère de l'Économie et des Finances et la BAD, « Profil entrepreneurial du Maroc », 2023, p. 8.

³⁸ البنك الدولي، دراسة استقصائية حول المقاولات في المغرب، مرجع سابق، ص. 6 و 7 (الشكل البياني رقم 11).

³⁹ البنك الدولي، دراسة استقصائية حول المقاولات في المغرب، مرجع سابق

⁴⁰ Ibid.

⁴¹ Ibid.

⁴² رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان "تعزيز نقل الكفاءات في الوسط المهني" (2022).

بعيدة المدى، وتطوير نموذج اقتصادي قابل للتوسع (scalable)، واستقطاب الكفاءات الأساسية وتدريبها، والانخراط بفعالية في منظومة تنافسية معقدة. وتزداد هذه الصعوبة بفعل ندرة الخبراء والمؤطرين المؤهلين، الذين يظل إسهامهم ضمن الآليات العمومية المتوقّرة محدوداً وضعيف التثمين⁴³.

الولوج إلى التمويل

أطلقت السلطات العمومية عدداً من الأدوات التمويلية الموجهة إلى المقاولات ذات الحجم الصغير بمختلف الفئات المشار إليها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرات قد حققت تقدماً ملحوظاً. فعلى سبيل المثال، تم توزيع 8.7 مليار درهم في إطار برنامج "انطلاقة" حتى نهاية غشت 2024⁴⁴، وتم خفض مستوى الضمانات المطلوبة من 166 في المائة في 2013 إلى 69 في المائة في 2023، بالإضافة إلى زيادة نسبة القروض الموجهة للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة إلى 30 في المائة. وقد تجاوزت هذه النتائج ما حقّقه بلدان أخرى عديدة ذات المستوى التنموي المماثل⁴⁵.

إلا أنه يلاحظ أن ضعف الموارد المالية وصعوبات الولوج إلى التمويل، ما تزال تشكل عائقاً رئيسياً أمام نمو وتحديث هذا الصنف من المقاولات. فحوالي 90 في المائة من المقاولين يعتبرون صعوبة الحصول على التمويل عقبةً مركزية أمام تطوير مشاريعهم⁴⁶.

وتبدو هذه الإكراهات أكثر حدة لدى الوحدات الاقتصادية الصغرى والوحدات ذات النشاط المعيشي (الحرفيون، التجار، والمقاولون الذاتيون)، رغم وجود آليات عمومية داعمة⁴⁷. كما أن شريحة واسعة من هؤلاء تتجنّب اللجوء إلى الأبنك، بدافع من إحجام ذاتي وخشية من عدم استيفاء الشروط اللازمة للحصول على القروض، بحيث لم يتقدم بطلبات الحصول على قرض سوى خمسة (5) في المائة من أصحاب المقاولات المعيشية⁴⁸.

وتواجه المقاولات حديثة النشأة من فئة متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى صعوبات أكبر. إذ تُشير معطيات المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة (OMTPME) إلى أن 73 في المائة من مجموع القروض تُمنح لمقاولات يتجاوز عمرها عشر سنوات. ورغم الضمانات التي توفرها الدولة عبر برامج مثل "انطلاقة" (INTELAKA)، فقد بلغ معدل رفض الطلبات 40 في المائة سنة 2023⁴⁹. ويعود ذلك أساساً إلى ضعف جودة المشاريع، والاستثمار في قطاعات مُشَبَّعة، وتَعَثُّر أصحاب المشاريع في الأداء، إضافة إلى نقص الخبرة التقنية في المشاريع المعقدة⁵⁰.

ويشكل التمويل رهاناً رئيسياً بالنسبة للمقاولات الناشئة، وذلك اعتباراً لكونه عاملاً حاسماً في تطورها وقدرتها على التوسع على المستويين الإقليمي والدولي. فرغم أن مبادرات مثل برنامج "إينُوف إنْفِسْت"

⁴³ جلسة الإنصات إلى صندوق الإبداع والتدبير للاستثمار ومقاولات (Startup Station)، 29 نونبر 2024.

⁴⁴ جلسة الإنصات إلى بنك المغرب، 18 أكتوبر 2024.

⁴⁵ المصدر نفسه.

⁴⁶ Ministère de l'Économie et des Finances et la BAD, « Profil entrepreneurial du Maroc », 2023, p. 17.

⁴⁷ جلسة الإنصات إلى كل من الاتحاد العام للمقاولات والمهنة والنقابة الوطنية للتجار والمهنيين، 23 غشت 2024.

⁴⁸ Ministère de l'Économie et des Finances et la BAD, « Profil entrepreneurial du Maroc », 2023, p. 17.

⁴⁹ والي بنك المغرب، لقاء صحفي بتاريخ 19 مارس 2024، وجلسة الإنصات إلى بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، 18 أكتوبر 2024.

⁵⁰ جلسات الإنصات إلى كل من الاتحاد العام لمقاولات المغرب (27 شتنبر 2024) والمجموعة المهنية لبنوك المغرب (27 شتنبر 2024) وبنك المغرب (18 أكتوبر 2024).

(Innov Invest) وظهور صناديق رأسمال المجازفة (fonds de capital-risque) قد ساهمت في تعبئة الموارد المالية، يلاحظ أن هناك تركيزاً قوياً للتمويل حول عدد محدود من الفاعلين، مع تسجيل عجزٍ بارز في التمويلات المخصصة لمراحل النمو (السلسلة "أ"/Série A) والتوسع (السلسلة "ب"/Série B).⁵¹ ويُعرف هذا "العجز"⁵² باسم "فجوة التمويل" (gap de financement)، والتي تحول دون تمكّن العديد من المقاولات الناشئة الواعدة من الحصول على الموارد الكافية لتطوير أنشطتها، ما يدفعها غالباً إلى البحث عن مستثمرين أجنب، مع ما ينطوي على ذلك من مخاطر نقل جزئي للقيمة المضافة إلى الخارج. وفضلاً عن ذلك، فإنّ محدودية جودة تدفق المشاريع (deal-flow)⁵³ – الذي لا يبلّغه إلا قلة من المقاولات الناشئة ذات مستوى النضج الكافي والإمكانات العالية – تشكّل عاملاً مضاعفاً لهذه الإكراهات⁵⁴. وهذا زيادةً على ما تواجهه هذه المقاولات من صعوبات تتعلق بتعبئة التمويلات الوسيطة (tickets intermédiaires)⁵⁵ وعمليات جمع الأموال في مرحلة التوسع.

ومع ذلك، يشهد الإطار التنظيمي تطوراً تدريجياً، من خلال الآليات المتعلقة بالتمويل التعاوني (crowdfunding)⁵⁶، إلى جانب التحفيزات المخصصة للمستثمرين المساندين (Business Angels)، وإن كان أثرها لا يزال محدوداً في الوقت الراهن.⁵⁷

الولوج إلى العقار

بالنسبة للمقاولات متناهية الصغر وللمقاولين من أصحاب المشاريع المعيشية (entrepreneurs de subsistance)، تؤدي كلفة العقار المرتفعة إلى الحد من تنمية أنشطتهم⁵⁸. وتزيد هذه الصعوبات بنسبة 70 في المائة من احتمال البقاء كمقاول فردي، وبنسبة 40 في المائة من احتمال الاستمرار كمقاول متناهية الصغر.⁵⁹

أما بالنسبة للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى، فإن الولوج إلى المناطق الصناعية يبقى محدوداً⁶⁰ بسبب الأسعار المرتفعة وغياب حلول كرائية مناسبة. وبالنسبة للمقاولات الناشئة، فهي تواجه بدورها نقصاً في الفضاءات المخصصة للعمل المشترك (coworking spaces) المناسبة لاحتياجاتها، حيث تتركز هذه المرافق والمساحات بالأساس في بعض المدن الكبرى، دون أن تغطي باقي المناطق.

⁵¹ Université Mohammed VI Polytechnique (UM6P), *The 2024 Morocco Startup Ecosystem Report*, 2024. Disponible sur : <https://startupreport.ma/magazines/069bb623-b9fb-4f43-95b5-060b5e2971ea>

⁵² يشير مفهوم "الفجوة التمويلية" ما بعد مرحلة التمويل الأولي (gap post-seed) إلى النقص في الموارد المالية المتاحة للمقاولات الناشئة بعد مرحلة التمويل الأولي "جولة ما قبل التمويل التأسيسي" (Pré-seed) و"جولة التمويل التأسيسي" (seed)، وخاصة خلال جولات جمع التمويلات من السلسلة (أ) و(ب). ويشكّل هذا النقص في رؤوس الأموال الوسيطة حاجزاً أساسياً أمام قدرة المقاولات الناشئة المبكرة، وحتى الواعدة منها، على توسيع أنشطتها (scaling up) وتعزيز موقعها في الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية.

⁵³ يُحيل مصطلح "تدفق المشاريع" (deal-flow) على حجم عروض الاستثمار التي يتلقاها أصحاب رؤوس الأموال، من مصادر مثل رأسمال المجازفة (capital-risque) والمستثمرين المساندين (business angels) في وقت معيّن. وهو يؤثر على حجم وجودة المشاريع التجارية القادرة على الحصول على التمويل، مع التركيز على أهمية الجودة إلى جانب الحجم الكمي.

⁵⁴ جلسة الإنصات إلى صندوق الإبداع والتدبير للاستثمار، 29 نونبر 2024.

⁵⁵ يُقصد بتعبير "التمويلات الوسيطة" (tickets intermédiaires) مبالغ استثمارية تتوسّط بين التمويلات الصغيرة لمرحلة التأسيس وبين تعبئة التمويلات الكبرى، وتهدف إلى مواكبة المقاولات الناشئة خلال مراحل نموها.

⁵⁶ القانون رقم 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني، الجريدة الرسمية عدد 6967 (24 رجب 1442 / 8 مارس 2021).

⁵⁷ الملحق رقم، 4 مؤطر رقم 3: التحديات والفرص في مجال تمويل المقاولات الناشئة في المغرب.

⁵⁸ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "مقاربة مندمجة للحد من حجم الاقتصاد غير المنظم بالمغرب"، 2021.

⁵⁹ BAD & Ministère de l'Économie et des Finances, « Profil entrepreneurial au Maroc », 2023.

⁶⁰ جلسة الإنصات إلى الاتحاد العام للمقاولات والمهنة والنقابة الوطنية للتجار والمهنيين، الجمعة 23 غشت 2024.

نقص الرأسمال البشري المؤهل

يُعدُّ نقص الرأسمال البشري المؤهل عائقاً رئيسياً آخر أمام نمو وتحديث المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى. ويعود ذلك إلى ضعف قدرة هذه المقاولات على استقطاب الكفاءات المناسبة والاحتفاظ بها⁶¹. ويُفسَّر هذا النقص بأن غالبية هذه المقاولات تعمل في مجالات منخفضة الإنتاجية وقليلة القيمة المضافة، مما يحد من قدرتها على تقديم أجور تنافسية، وبالتالي يقلص من جاذبيتها في سوق الشغل⁶².

أما بالنسبة للمقاولات الناشئة، فإن جذب الكفاءات المؤهلة والحفاظ عليها يشكل تحدياً رئيسياً، إذ أنَّ محدودية الموارد المالية تقلص من قدرتها على عرض أجور تنافس المقاولات الكبرى أو الفرص المتاحة في الخارج. وتبرز هذه الإكراهات بشكل خاص في القطاعات التكنولوجية، حيث يكثر الطلب على الكفاءات المتخصصة، وتزايد المنافسة على استقطابها، بما في ذلك على المستوى الدولي.

عدم كفاية الدعم غير المالي

تُعد المواكبة غير المالية رافعة أساسية لبقاء وتطور المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى، خصوصاً في مرحلة ما بعد التأسيس، كما أكد الفاعلون الذين تم الإنصات إليهم. فهي تعزّز القدرات التنظيمية والتدبيرية لهذه المقاولات، وتُسَهِّل في الوقت نفسه وصولها إلى التمويل عبر تحسين مصداقيتها لدى الشركاء الماليين.

غير أن الولوج إلى هذه الخدمات يظل محدوداً للغاية، ذلك أنه يُسجَّل أن ما بين 70 في المائة و100 في المائة من المقاولين (بحسب الجهات) الذين يعبرون عن حاجتهم إلى المواكبة لا يحصلون على خدماتها⁶³. وحتى عند توفر هذه المواكبة، فإنها غالباً ما تقتصر على تدخلات أولية (الإعلام، الدعم الإداري أو التحسيس)، في حين تبقى الخدمات ذات القيمة المضافة العالية غير متوفرة بالقدر الكافي، مثل التكوين التقني والتدبري، والاستشارات الاستراتيجية، والتأطير الملائم (mentorat)، وبناء شبكات العلاقات (réseautage)، ورصد الأسواق (veille de marché)، وذلك رغم دورها الحاسم في الارتقاء بمستوى المقاولات. وتباين الحاجيات حسب شريحة المقاول (وحدات معيشية، مقاولات صغيرة جداً، مقاولات ناشئة)، مما يُبرز الحاجة إلى تطوير عرض متنوع، أكثر احترافية، وملائم للخصوصيات الترابية.

التحول الرقمي

تُعوق محدودية اعتماد التكنولوجيات الرقمية مسارَ تحديث وتوسيع نطاق نشاط المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى. فإلى جانب عدم كفاية عمليات تحسيس المقاولين بمنافع هذه الأدوات،

⁶¹ البنك الدولي، دراسة استقصائية حول الشركات في المغرب، مرجع سابق.

⁶² Ministère de l'Économie et des Finances et la BAD, « Profil entrepreneurial du Maroc », 2023.

⁶³ Ministère de l'Économie et des Finances et la BAD, « Profil entrepreneurial du Maroc », 2023.

يفضل الحرفيون والتجار غالباً المعاملات النقدية بالنظر إلى الكلفة المرتفعة لبعض الحلول – مثل الدفع عبر الأجهزة الإلكترونية (TPE)⁶⁴.

العوائق الخارجية

تواجه مختلف فئات المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى عقبات خارجية، غالباً ما تكون ذات بعد عرضاني، وترتبط أساساً بمناخ الأعمال. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها السلطات العمومية لتحسين بيئة المقاولات، خصوصاً من خلال اعتماد الميثاق الجديد للاستثمار، إلا أن هذه التدابير على نمو المقاولات وتحديثها، ولا سيما متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى، لم تحقق بعد الأثر المستهدف على دينامية هذا النسيج الإنتاجي.

ومن بين العوامل الخارجية التي تعرقل تطور النسيج المقاولاتي الوطني، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

سوق محدودة النطاق

تشير التقديرات إلى أن صعوبات الولوج إلى السوق تُقلّص بنسبة 30 في المائة فرص المقاولات الفردية في التوسع نحو حجم أكبر⁶⁵. ويمكن تفسير هذه الوضعية بثلاثة أوجه رئيسية لضعف البيئة الخارجية للمقاولات:

1. ضعف الولوج إلى الطلبات العمومية:

لقد خُصّص الإطار التنظيمي الجديد المتعلق بالصفقات العمومية نسبة 30 في المائة من المبلغ السنوي المتوقع للصفقات لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة، بما فيها المقاولات حديثة النشأة المبتكرة والتعاونيات واتحاد التعاونيات والمقاولون الذاتيون⁶⁶. غير أن هذه الحصص تشمل فئات متعددة من البنيات الإنتاجية، بدءاً من المقاولين الذاتيين والتعاونيات الصغيرة وصولاً إلى المقاولات المتوسطة، مما يولّد منافسة غير متكافئة. وبذلك، ستكون المقاولات الأصغر حجماً غير قادرة على منافسة المقاولات المتوسطة، وهو ما يفسّر ضعف معدلات مشاركتها، بل وأحياناً لجوءها إلى عدم المشاركة في الصفقات. وحسب البحث الوطني حول الفساد الذي أنجزته الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها (2023)، لم تتجاوز نسبة المقاولات الصغيرة جداً التي شاركت في طلبات العروض العمومية خلال الأربعة وعشرين شهراً الماضية 8 في المائة⁶⁷، والمقاولات متناهية الصغر 4 في المائة، مقابل 22 في المائة للمقاولات الكبرى و19 في المائة للمقاولات المتوسطة.

2. محدودية العلاقات مع الفاعلين الكبار في سوق الطلبات

ترتبط المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى بعلاقات محدودة مع المقاولات الكبرى، سواء الخاصة أو العمومية⁶⁸، الأمر الذي يقتضي ضرورة تعزيز اندماج المقاولات متعددة

⁶⁴ جلسة الإنصات إلى الاتحاد العام للمقاولات والمهنة والنقابة الوطنية للتجار والمهنيين، 23 غشت 2024.

⁶⁵ Ministère de l'Économie et des Finances et la BAD, « Profil entrepreneurial du Maroc », 2023.

⁶⁶ المرسوم رقم 2.22.431 المتعلق بالصفقات العمومية (2023)، ولا سيما المادة 148.

⁶⁷ جلسة الإنصات إلى الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، 25 أكتوبر 2024.

⁶⁸ جلسة الإنصات إلى الاتحاد العام لمقاولات المغرب، 27 شتنبر 2024.

الجنسيات المستقرة في المغرب مع النسيج المحلي للمقاولات الصغرى⁶⁹ للرفع من فرص تحديث ونمو هذه المقاولات. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات العمومية قد أطلقت مؤخراً آليات لتشجيع التقارب والتعاون بين مختلف الفاعلين على المستوى الجهوي، وذلك على غرار برنامج "أنا مقاول لينكس" (Ana Moukawil Links)⁷⁰.

3. ضعف التواجد على الصعيد الدولي: ما زالت المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمقاولات الناشئة المغربية تركز أنشطتها أساساً على السوق المحلية، المحدودة من حيث الحجم والفرص. ويعوق اندماجها في سلاسل القيمة العالمية عدة عوامل، من أبرزها نقص خدمات الدعم الخاصة بالانفتاح على الأسواق العالمية، وغياب التوجه نحو المنافذ الأكثر دينامية، وارتفاع تكاليف المشاركة في التظاهرات الدولية (كالمعارض التكنولوجية أو مسابقات المشاريع الخاصة بالمقاولات الناشئة)، إضافة إلى صعوبة الالتزام بالمعايير والمواصفات الدولية.

هذا، وينص ميثاق الاستثمار⁷¹ في المادة 21 منه على التزام الدولة بوضع نظام خاص يرمي إلى تشجيع تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي، دون حصر ذلك في المقاولات الكبرى. وينص الميثاق أن كفاءات تفعيل هذا النظام الخاص سيتم تحديدها بموجب نص تنظيمي.

نظام جبائي غير محفّز

خضع النظام الجبائي المغربي منذ 2021 لعدة إصلاحات تهدف إلى تحديث الإطار الضريبي للمقاولات⁷². وقد طالت بعض هذه التدابير على وجه الخصوص المقاولات الصغيرة جداً والصغرى، ومن ذلك:

- **الرفع التدريجي للضريبة على الشركات (IS):** شهدت بعض المقاولات الصغرى ارتفاعاً في معدل الضريبة، مما شكّل عبئاً إضافياً على بنيات مقاولاتية تعاني أصلاً من الهشاشة. فقد أقر قانون المالية لسنة 2023 إصلاحاً تدريجياً يهدف إلى توحيد معدل الضريبة عند 20 في المائة للمقاولات التي يقل صافي ربحها الخاضع للضريبة عن 100 مليون درهم، وذلك في أفق سنة 2026.
- **تعديلات في النظام الضريبي للمقاولين الذاتيين:** رغم استمرار العمل بنظام المقاول الذاتي المنصوص عليه في القانون رقم 114.13 لسنة 2015، فقد أدخلت التعديلات الأخيرة بموجب قانون المالية لسنة 2023 قيوداً ضريبية وإدارية إضافية على هذه الفئة من المقاولات. وأبرز هذه المستجدات يتمثل في فرض الضريبة عن طريق الاقتطاع من المنبع بنسبة موحدة تبلغ 30 في المائة على أي فائض من رقم المعاملات السنوي يتجاوز 80.000 درهم، وذلك بالنسبة لمقدمي الخدمات الذين يتعاملون مع الزبون نفسه. وتضاف هذه المستجدات إلى القيود القائمة أصلاً على المقاول الذاتي، والتي تشمل على وجه الخصوص سقف رقم المعاملات المحدود وعدم إمكانية تشغيل

⁶⁹ OCDE, 2024.

⁷⁰ أطلقتها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (أنابيك)، الرابط:

<https://anapec.ma/information-entrepreneuriat/anamoukawil-links/>

⁷¹ المادة 21 من القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.22.76 بتاريخ 12 ديسمبر 2022، الجريدة الرسمية عدد 7151 بتاريخ 12 ديسمبر 2022.

⁷² القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.21.86 من 26 يوليو 2021، الجريدة الرسمية عدد 7007 بتاريخ 26 يوليو 2021.

العاملين، مما يشكّل عوائق مهمة أمام ممارسته لنشاطه، وإمكاناته في التطور، وضمان استمراره ضمن القطاع المنظم للنسيج الاقتصادي. ويعكس تباطؤ نمو عدد المقاولين الذاتيين هذا الاتجاه، إذ تراجع معدل النمو من +27 في المائة سنة 2021 إلى +2 في المائة سنة 2024.⁷³ كما أن الدراسات التقييمية لأثر التدابير الضريبية تركّز بالأساس على المداخل العمومية، مع إيلاء اهتمام محدود لتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية على المقاولات، من حيث قدرتها على الاستمرار، وكذلك على احتمال انتقالها إلى القطاع الاقتصادي غير المنظم.

وفي المقابل، قد تؤدي بعض الإجراءات الجبائية إلى أثر عكسي، إذ تدفع خَشْيَةَ الوصول إلى شريحة ضريبية أعلى بعض المقاولات إلى البقاء صغيرة الحجم.⁷⁴ وتُعَدُّ إجراءات الإدارة الجبائية خامس أكبر عقبة أمام تنمية المقاولات الصغيرة جداً والصغرى.⁷⁵

مناخ الأعمال

يظل تطور المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى رهيناً بشكل كبير بجودة مناخ الأعمال. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحسين هذا المناخ، فإن عدداً من العقبات البنيوية لا تزال تحدّ من نمو وتحديث هذه المقاولات.

1. المنافسة غير المشروعة واختلالات السوق

تعاني المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى التي تنشط في القطاع المنظم من تأثير ممارسات تُخلّ بقواعد المنافسة. وتُعَدُّ منافسة القطاع غير المنظم العائق الأول الذي تواجهه هذه المقاولات،⁷⁶ إذ تقلّص هوامش أرباحها، وتحدّ من قدرتها الاستثمارية، وتُضعف قابليتها للابتكار أو تحديث أنشطتها.

2. عامل الفساد وضعف الشفافية

ما تزال ممارسات الفساد تثقل كاهل مناخ الأعمال، مع تأثير خاص على المقاولات الصغيرة جداً والصغرى. فمُنذ سنة 2018، تراجع ترتيب المغرب في مؤشر إدراك الفساد (CPI)⁷⁷، رغم الإصلاحات القانونية والمؤسسية المعتمدة. ويُعتبر نحو 68 في المائة من المقاولات المستجوبة أنّ الرشوة منتشرة أو منتشرة جداً،⁷⁸ ولا سيما في منْح الرخص والمأذونيات والصفقات العمومية، في حين لا تتعدّى نسبة المقاولات المُشْتَكِيّة 6 في المائة.⁷⁹ وتبدو المقاولات المغربية متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى أكثر عرضةً لممارسات الفساد بمرتبتين مقارنة بنظيراتها في بلدان مماثلة.⁸⁰ ويؤكد مؤشر (TRACE Bribery Risk Matrix 2023) لقياس مخاطر الرشوة هذا الاتجاه، بالإشارة إلى تراجع المغرب، خصوصاً في إنفاذ القوانين ومشاركة المجتمع المدني في محاربة الفساد.⁸¹ هذا، ورغم أن اعتماد الرقمنة وتدابير الوقاية تمثل تقدماً مهماً في

⁷³ المديرية العامة للضرائب، تقرير الأنشطة (2024).

⁷⁴ جلسة الإنصات إلى كل من الاتحاد العام للمقاولات والمهن والنقابة الوطنية للتجار والمهنيين، 23 غشت 2024.

⁷⁵ البنك الدولي، مرجع سابق، ص 10.

⁷⁶ البنك الدولي، مرجع سابق، ص 8.

⁷⁷ جمعية ترانسبارنسي المغرب وجلسة الإنصات إلى الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

⁷⁸ جلسة الإنصات إلى الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، 25 أكتوبر 2024.

⁷⁹ المصدر نفسه.

⁸⁰ البنك الدولي، مرجع سابق، ص 8.

⁸¹ <https://matrixbrowser.traceinternational.org/>

التصدي للفساد، فإن أثر ذلك سيظل محدوداً إذا لم يتم إسناؤه بمنظومة قانونية ردعية، صارمة وفعّالة تشمل مختلف أشكال الفساد المنصوص عليها في الفصل 36 من الدستور، وذلك من أجل استعادة ثقة الفاعلين الاقتصاديين وتعزيز نجاعة الإصلاحات الجارية.

3. ارتفاع متوسط آجال الأداء

تشكل آجال الأداء أحد أبرز القيود التي تواجه المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى، إذ تُضعف سيولتها المالية وتهدّد استمراريته. وقد بلغت هذه الآجال في سنة 2022 ما معدله 137 يوماً⁸². ورغم دخول إصلاح جديد للقانون المتعلق بآجال الأداء حيز التنفيذ ابتداءً من يوليو 2023⁸³، والذي حدّد آجالاً قانونية مع سَنّ عقوبات مالية في حال مخالفتها، فإن أثره ما زال محدوداً. ففي الممارسة العملية، تستمر بعض التصرفات التدييرية، إذ تُحتسب الآجال غالباً ابتداءً من تاريخ معاينة الخدمة المنجزة أو تاريخ قبول الفاتورة، وهي تصرفات تُترك في الغالب للتقدير الفردي، وتكون لها تداعيات على استمرار المقاولات الصغرى المشاركة في الصفقات العمومية.

4. بطء ورش تبسيط الإجراءات الإدارية

خلال سنة 2023، تمّ تبسيط اثنتي عشرة (22) مسطرة وإجراءً إدارياً مرتبطاً بالاستثمار، ما أسفر عن تقليص حجم الوثائق المطلوبة من المستثمرين بنسبة 45 في المائة⁸⁴.

هذا، ورغم المجهودات المبذولة، يلاحظ أنه لا تزال هناك بعض النواقص بما في ذلك التعميم غير المكتمل للرقمنة، والتفاوت بين الإدارات في إعمالها، وبقاء انتشار ومحدودية الخدمات التفاعلية والاستباقية. ووفقاً لتقرير المجلس الأعلى للحسابات⁸⁵، فإن 23 في المائة فقط من الخدمات جرى تحيينها بالكامل في صيغة رقمية، في حين يواصل ربع الإدارات مطالبة المرتفعين بالإدلاء بوثائق خلافاً لمقتضيات القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية. كما أن غياب قابلية التشغيل البيني بين المنصات، والتأخر في تفعيل بعض المراسيم⁸⁶، ولا سيما المتعلقة بمؤشرات الأداء، وبحكامة البوابة الوطنية "إدارتي" (Idarati)، وبمأسسة تبادل الوثائق الإدارية بين المصالح، يحدّ من الأثر المنشود لهذه الإصلاحات على بيئة الأعمال⁸⁷.

وعلاوة على ذلك، ورغم ما تحقّق من تقدم داخل المراكز الجهوية للاستثمار، فإن أغلبها لا يزال، بحسب الفاعلين الذين أنصت المجلس إليهم⁸⁸، يعمل أساساً كبنيات مركزية، أكثر منه كشباك وحيد يضمن مرافقة شاملة للمقاولين على امتداد مسارهم.

⁸² وفقاً لما كشفه التقرير السنوي لمركز آجال الأداء لسنة 2024.

⁸³ القانون رقم 69.21 بتغيير القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وبتنظيم أحكام انتقالية خاصة بآجال الأداء الذي تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 15 يونيو 2023، والذي دخل حيز التنفيذ ابتداءً من 1 يوليو 2023، ودورية المديرية العامة للضرائب رقم 734 (أكتوبر 2023)، والتي حددت أجل الأداء القانوني في 60 يوماً إذا لم يتفق الأطراف على آجل للأداء، مع إمكانية الاتفاق على أجل أطول لا يتجاوز 120 يوماً، مع فرض عقوبة مالية عن كل شهر تأخير إضافي.

⁸⁴ الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقانة وتقييم السياسات العمومية، جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس النواب، 18 دجنبر 2023.

⁸⁵ المجلس الأعلى للحسابات، المحاور الرئيسية للتقرير السنوي 2023-2024.

⁸⁶ المصدر نفسه، أنظر الصيغة العربية ص. 44.

⁸⁷ الملحق رقم 4 (مؤطر رقم 4: رقمنة الخدمات العمومية في المغرب).

⁸⁸ جلسات الإنصات إلى المراكز الجهوية للاستثمار لجهة الرباط-سلا-القنيطرة، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، وجهة بني ملال-خنيفرة، وجهة الداخلة-وادي الذهب (29 نونبر 2024).

إطار قانوني لياوأكب التطورات

يسجل الفاعلون الذين تم الإنصات إليهم⁸⁹ أن الإطار القانوني الحالي لا يواكب الوتيرة المتسارعة للتطورات التكنولوجية واحتياجات المقاولات حديثة النشأة، ولا سيما المقاولات الناشئة. ورغم أن بعض النصوص تتضمن مقتضيات داعمة واعدة، فإن أثرها يبقى محدوداً على واقع المقاولات. فعلى سبيل المثال، ينص المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية⁹⁰ على استفادة المقاولات حديثة النشأة المبتكرة ضمن النسبة المخصصة لمجموع البنيات الإنتاجية صغيرة الحجم والمتوسطة والتعاونية والذاتية. إلا أنه يلاحظ أنه لا يتم تفعيل هذه الآليات بشكل كاف، ولا يتم اللجوء إلى الصفقات التي يمكن أن يتم إنجازها في إطار "الأعمال المبتكرة" (المادة 4) أو "العرض التلقائي" (المادة 13)، مما لا يعزز فرص ولوج هذه المقاولات فعلياً إلى الطلبات العمومية.

وتبرز، من جهة أخرى، فجوة بين الابتكار والتطور المطرد والإطار القانوني من خلال واقع حال تطبيقات النقل عبر المنصات الرقمية. فهذه المنصات تشتغل في غياب تقنين واضح، الأمر الذي يعرض المستعملين والسائقين على حدٍ سواء لمخاطر قانونية واجتماعية. وفي هذا السياق كذلك يلاحظ أن التأخير المسجل بشأن مشروع القانون المؤطر لاستخدام العملات الرقمية المشفرة، الجاري إعداده منذ 2022، من شأنه أن يُضعف تنافسية المقاولات الوطنية أمام فاعلين دوليين يستفيدون من أطر قانونية أكثر وضوحاً واستقراراً⁹¹.

قصور في تنظيم المهن

يشكل النقص المسجل في تنظيم بعض المهن عائقاً أمام تحديث المقاولات المعيشية. فغياب أطر مرجعية تنظم الولوج إلى هذه المهن وممارستها، كما سبق أن أبرزه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في رأيه حول القطاع الاقتصادي غير المنظم⁹²، يحدّ من جهود مهنّتها وهيكلتها. كما أن عدم وجود نظام معتمّم للتصديق على مكتسبات التجربة المهنية (VAEP) يقلّص من فرص العديد من الحرفيين والمهنيين في الولوج إلى تكوينات ملائمة رغم خبراتهم العملية. وقد أفضت بعض المبادرات التجريبية في قطاعات مثل الصناعة التقليدية والنسيج والبناء والسياحة إلى الحصول على شواهد مهنية، من دون أن تضمن الولوج إلى مسارات تكوينية مؤهلة. ورغم شروع القطاع الوزاري المكلف بالإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والشغل والكفاءات، بشراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والهيئات المهنية، في توسيع هذه الآليات وقاعدة المستفيدين منها، فإن تعميمها لا يزال رهيناً باعتماد النصوص التطبيقية ذات الصلة للقانون 60.17 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر.

⁸⁹ جلسة الإنصات إلى صندوق الإبداع والتدبير للاستثمار وشركة "Startup Station"، 29 نونبر 2024.

⁹⁰ المرسوم رقم 2.22.431، مرجع مذكور.

⁹¹ جلسات الإنصات إلى صندوق الإبداع والتدبير للاستثمار وشركة "Startup Station" والمركز المغربي للإبداع والمقاولات الاجتماعية (MCISE) والشبكة المغربية لمواكبة المقاولات

"Maroc Entreprendre"، 22 و 29 نونبر 2024.

⁹² رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "مقاربة مندمجة للحد من حجم الاقتصاد غير المنظم بالمغرب"، 2021.

ضعف الترابط بين البحث والابتكار ونقل التكنولوجيا

لا تزال الروابط بين المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى، ولا سيما المقاولات الناشئة، وبين الجامعات محدودة، بفعل ضعف الإطار المحفّز على البحث التشاركي بينهما. فالنظام الوطني لا يوفر، حالياً، آليات مهيكلّة وممنهجة للتمويل المشترك بين الجامعات والمقاولات، ولا يُقدّم تحفيزات جبائية مشجّعة. وإلى جانب ذلك، فإن آليات دعم الابتكار، وخاصة الموجهة نحو المقاولات الناشئة والتجمعات الاقتصادية (clusters)، لم تُحقّق بعدُ النتائج المتوقّعة، ولا سيما فيما يتصل بتمثين التكنولوجيا، والابتكارات المحمية ببراءة اختراع، ودعم بروز مقاولات مبتكرة. كما أن ضعف الاستثمار في البحث والتطوير، في حدود 0.8 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي⁹³، يحدّ بدوره من دينامية الابتكار وقدرة المقاولات الناشئة المغربية على التموقع في أسواق ذات قيمة مضافة عالية. ويعوّق هذا الوضع بُرُوز منظومة وطنية متكاملة قادرة على تحويل البحث العلمي إلى ابتكار وإلى مصدر لإنتاج الثروة، من خلال الارتقاء في سلاسل القيمة.

الاستشارة المواطنية على المنصة الرقمية "أشارك" (ouchariko.ma)

يرى 31 في المائة من المشاركين والمشاركات أن منافسة المقاولات الكبرى تشكل العائق الرئيسي أمام تطور المقاولات الصغيرة جداً والصغرى. وتلها عوامل أخرى، تتمثل في نقص التكوين والمهارات الملائمة (28.7 في المائة)، وصعوبة الولوج إلى الأسواق (23.3 في المائة)، وتعقيد المساطر الإدارية (22.2 في المائة)، وصعوبة الولوج إلى التمويل (22 في المائة).

III. تعدد آليات دعم المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى بأثر لا يزال محدوداً

وضعت السلطات العمومية مجموعة من البرامج الرامية إلى دعم المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى وتذليل العوائق التي تواجهها. وتشمل هذه المبادرات عدة محاور، من بينها الولوج إلى التمويل، والمواكبة التقنية والتدبيرية، إضافة إلى إدماجها ضمن القطاع المهيكل. إلا أن أثر هذه الجهود يبقى محدوداً، بسبب ضعف التنسيق ونطاق التغطية وملاءمة التدخلات لحاجيات المستفيدين الفعلية.

1. آليات الدعم

أهم البرامج والتدابير العمومية

أطلق المغرب مجموعة من البرامج العمومية الهادفة إلى دعم تطوير المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى، بهدف إزالة عدد من العقبات البنيوية التي تحدّ من نموّها، ولا سيما ما يتعلق بالولوج إلى التمويل، والمواكبة، والإدماج في الاقتصاد المنظّم.

⁹³ Haut-Commissariat au Plan, Troisième rapport du Royaume du Maroc sur la mise en œuvre de l'Agenda 2063 : Bilan de la première décennie (2014-2023) – Agenda 2063 : Tableau de bord national, données 2021, disponible sur : <https://www.hcp.ma/file/238736/>

ولقد أسهمت آليات مثل برنامج "انطلاقة" (INTELAKA) وبرنامج "فرصة" (FORSA) في تحسين الولوج إلى التمويل وتشجيع روح المبادرة المقاولاتية⁹⁴. وفي الوقت نفسه، تستهدف برامج أخرى تعزيز قدرات حاملي المشاريع والمقاولات الصغيرة، كلٌّ منها وفق مقارنة خاصة⁹⁵. من قبيل:

- برنامج "إنماء" (INMA): مصنع نموذجي مخصّص للمقاولات الصناعية الصغرى والمتوسطة الراجعة في تطوير برنامج للتميز الميداني المعروف باسم "التدبير بلا تبذير" (Lean Manufacturing).
- برنامج "أنا مقاول" (Ana Moukawil): يواكب الوحدات الاقتصادية غير المهيكلة والمقاولات الصغيرة جداً والمقاولات الذاتية الراجعة في الاندماج ضمن النسيج الاقتصادي المهيكل وتحسين قدراتها التدييرية، وذلك أساساً عبر خدمات رقمية.
- برنامج "نواة" (NAWAT): يدعم المقاولات الصغيرة جداً والمقاولين الذاتيين في إعداد المشاريع والتأطير التقني.

هذا، وعلى الرغم من هذه المبادرات العمومية الطموحة، يلاحظ أنه هناك إكراهات عديدة تعوق نجاعة هذه الآليات، منها التجزؤ المؤسسي للهيئات المعنية، وإعطاء الأولوية لمرحلة الإنشاء على حساب المواكبة بعد الإنشاء، مما يقلل من أثرها. كما أن الولوج إلى التمويل لا يزال غير منصف بسبب شروط الأهلية غير الميسرة، وارتفاع نسب رفض الطلبات⁹⁶، خصوصاً بالنسبة للمقاولين الذاتيين والحرفيين والمقاولات متناهية الصغر.

وإضافة إلى ذلك، يشكّل ضعف التواصل حول هذه الآليات عائقاً إضافياً، إذ أن كثيراً من المقاولين، وخصوصاً المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى والمقاولين الذاتيين، لا يعرفون البرامج المتاحة أو يجهلون الإجراءات اللازمة للاستفادة منها⁹⁷، مما يقلل من فعالية بعض المبادرات. لذلك، يُنتظر أن تُسهم سياسة تواصلية أكثر تنظيماً وملاءمةً لحاجيات المستفيدين، واستباقية في تعزيز معرفة المستهدفين بهذه الآليات وتسهيل ولوجهم إليها.

الجهات: رافعة أساسية لدعم المقاولات الصغيرة جداً

أبرزت جلسات الإنصات إلى مجالس الجهات وجمعية جهات المغرب، إلى جانب الزيارة الميدانية التي قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، الدور المحوري للجهات في هيكلة وتعزيز النسيج الاقتصادي المحلي. فبمقتضى القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، تمارس الجهات اختصاصات ذاتية تهدف إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية، من خلال توطين وتنظيم مناطق للأنشطة الاقتصادية، وإحداث مناطق للأنشطة التقليدية والحرفية وإنعاش الاقتصاد الاجتماعي بالجهة،

⁹⁴ الملحق رقم 4: مصفوفة منظومة البرامج العمومية الرئيسية المخصّصة لدعم تمويل المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى في المغرب.

⁹⁵ الملحق رقم 4: مصفوفة بعض برامج المواكبة لتعزيز قدرات المقاولات وحاملي المشاريع في المغرب.

⁹⁶ جلسة الإنصات إلى بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، 18 أكتوبر 2024.

⁹⁷ جلسة الإنصات إلى الاتحاد العام للمقاولات والمهنيين وإلى النقابة الوطنية للتجار والمهنيين، 23 غشت 2024.

إلى جانب توفير البنيات التحتية المحلية، ودعم المبادرات المقاولاتية، وتحسين جاذبية وتنافسية المجال الترابي للجهة في إطار الاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة.

وتتجسد هذه المبادرات فعلياً ضمن برامج التنمية الجهوية، التي تشمل إحداث أقطاب فلاحية (agropoles)، ومناطق صناعية، ومجمّعات للأعمال "تكنوبارك"، إضافة إلى إيجاد آليات تمويلية، واستحداث برامج تكوين ومواكبة موجّهة. فمثلاً، أنشأت جهة الرباط-سلا-القنيطرة حاضنات رقمية لدعم المقاولات الناشئة المبتكرة، كما أنشأ عددٌ من مجالس الجهات صناديق جهوية لدعم وإنعاش الاستثمار تساهم في تيسير ولوج المقاولات الصغيرة جداً إلى التمويل والعقار.

وتعكس هذه المبادرات رغبة الجهات في بناء منظومة مقاولاتية منظّمة وشاملة، تتكيّف مع الخصوصيات المحلية، إلا أن هذه المبادرات غالباً ما تُنفَّذ بشكل مستقل حسب أولويات وموارد كل جهة، ومعظمها لا يزال في بداية التفعيل والملاءمة يصعب معها تقييم أثرها. ومن شأن تعزيز التنسيق بين الجهات وتبادل التجارب أن يقوي فعاليتها ويزيد من مساهمتها في تطوير المقاولات الصغيرة جداً على الصعيد الوطني.

دور غرف التجارة والصناعة والخدمات في دعم المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى

تُشغّل غرف التجارة والصناعة والخدمات موقعاً استراتيجياً في المنظومة الاقتصادية المغربية، مُكمّلةً للمبادرات القطاعية والجهوية، باعتبارها مؤسسات قرب، تُسهم بفعالية في دعم هذه المقاولات عبر مهام أساسية متعددة⁹⁸.

وتتدخل هذه الغرف أيضاً كوسيط لحل الإشكالات التي تواجه المقاولات مع الإدارات مثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمديرية العامة للضرائب، والجماعات الترابية، ولا سيما فيما يتعلق بتيسير المساطر، وحل النزاعات، وتفادي الصعوبات الإدارية التي قد تُعوق نشاط الوحدات الاقتصادية الصغيرة.

كما تضطلع الغرف بدور التنسيق بين المقاولات ومختلف الفاعلين المؤسّساتيين، بما في ذلك القطاعات الحكومية المعنية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والشركة الوطنية للنقل واللوجستيك، والمراكز الجهوية للاستثمار، وغيرهم من الشركاء الاستراتيجيين.

وإضافة إلى ذلك، تُقدّم الغرف دعماً مباشراً لإنشاء وتطوير المقاولات، عبر خدمات متنوعة تشمل مواكبة الاندماج ضمن النسيج الاقتصادي المنظّم، والمساعدة القانونية، والاستشارات في التدبير والتمويل. وتُسهم هذه الجهود في هيكلة النسيج الاقتصادي المحلي وتشجيع المبادرة المقاولاتية. ومن أبرز الخدمات التي تقدمها الغرف في هذا المضمار، إحداث المراكز المعتمّدة لتدبير المحاسبة الموجّهة إلى المقاولات التي لا يتجاوز رقم معاملاتها مليوني درهم، بمقابل يتراوح بين 800 و3.000 درهم، مع الاستفادة من خصم بنسبة 15 في المائة من أساس الضريبة على الدخل المهني⁹⁹.

⁹⁸ أبرزت جلسة الإنصات إلى غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة الرباط-سلا-القنيطرة (24 يناير 2025) مركزية هذه المؤسسة في المنظومة المقاولاتية.

⁹⁹ جلسة الإنصات إلى غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، 24 يناير 2025.

كما تضطلع الغرف بدور مهم في التكوين المهني وتأطير المقاولين، من خلال برامج موجهة ومعترف بها من الدولة، لتعزيز الكفاءات التقنية والتدبيرية، مثل التكوينات في مجالات التجارة، والتسويق، والمحاسبة المقدمة عبر معهد التجارة والتدبير للرباط (ICOGER)، ودعم الجمعيات المحلية في أنشطة المواكبة، مما يعزز المنظومة المقاولاتية.

ورغم ما تقدمه هذه الغرف من إسهام ملحوظ، فإنها تواجه تحديات تعوق تعزيز أثرها، من قبيل ضعف التنسيق أحياناً مع مؤسسات أخرى (المراكز الجهوية للاستثمار، الجهات)، ونقص الموارد البشرية والمالية اللازمة من أجل مواكبة فعالة للمقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى. ومن شأن تحسين التنسيق بين الغرف والجهات وباقي المؤسسات العمومية أن يعزز فعالية هذه الجهود. كما ترى الغرف أنه يتعين إشراكها بشكل أكبر منذ المراحل الأولى في إعداد السياسات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على نسيج هذه المقاولات.

2. أربعة اختلالات مرتبطة بالحكامة تُضعف نجاعة البرامج العمومية الموجهة لفائدة المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى

برامج بتغطية محدودة

رغم جهود الدعم، يلاحظ أن البرامج المعتمدة لا تغطي الحاجيات المعبر عنها من قبل حاملي المشاريع، بحيث:

- مؤل برنامج "فرصة" 10.000 مشروع في نسخته الأولى و 11.200 مشروع في الثانية¹⁰⁰.
- دعم برنامج "استثمار" 887 مشروعاً بين 2019 و 2022¹⁰¹.
- استفادات 5.055 مقاوله صغرى ومتوسطة من المبادرات التقنية للمواكبة، بما فيها برامج "مواكبة"، و"نواة"، و"تطوير-نمو أخضر"، و"إنماء" خلال الفترة نفسها¹⁰².
- أن برنامج "انطلاقة"، رغم اتساع نطاقه، استفاد منه 32.000 مقاول حتى غشت 2024¹⁰³.

وفي مقابل هذه المنجزات، يسجل أن حجم الطلب الفعلي، كما تشير التقديرات، هو كالاتي:

- 1.7 مليون مقاول حالي و 2.7 مليون مقاول محتمل بحاجة إلى الدعم في مجال المواكبة.
- 2.3 مليون مقاول حالي و 4 ملايين مقاول محتمل بحاجة إلى التمويل¹⁰⁴.

¹⁰⁰ <https://www.forsa.ma/ar/>

¹⁰¹ مغرب المقاولات، التقرير السنوي، 2022.

¹⁰² مغرب المقاولات، التقرير السنوي، 2020 و 2021 و 2022.

¹⁰³ جلسة الإنصات إلى بنك المغرب، مرجع مذكور.

¹⁰⁴ وزارة الاقتصاد والمالية والبنك الأفريقي للتنمية، مرجع سابق.

ويرجع هذا القصور جزئياً إلى محدودية الموارد البشرية والمالية للبنيات التي تتولى الدعم والمواكبة. فعلى سبيل المثال، تواجه الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (أنابيك)، في إطار برنامج "أنا مقاول"، نقصاً في الموارد البشرية، مما لا يُمكنها من الاستجابة لارتفاع الطلب على خدماتها¹⁰⁵.

تقييم غير كافٍ للتدابير المتخذة

يقتضي قياس أثر التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية لدعم ومواكبة هذه المقاولات بمختلف شرائحها وجود آليات تقييم مستمرة، ولا سيما عبر التتبع أو التقييم المرحلي للمشاريع¹⁰⁶. ذلك أن التتبع يسمح باستباق الصعوبات وما تستلزمه من تعديل الإجراءات في ضوء ذلك، وهو ما يقوي نجاعتها وأثرها الملموس على استدامة وتطوير المقاولات ذات الحجم الصغير.

وتبرز أهمية التقييم الاستباقي مثلاً بالنسبة للإجراءات الضريبية الجديدة التي فرضت على نظام المقاول الذاتي ومدى انعكاساتها على استمرارية هذه المقاولات، ونموها، واحتمال عودتها إلى القطاع غير المنظم.

كما أن غياب التنسيق بين البرامج على مدى سنوات أدى إلى تركيز الدعم المالي على حساب المواكبة، ما أدى إلى نتائج محدودة، تمثلت في نسب رفض مرتفعة لطلبات التمويل، وضعف لجوء المقاولات الصغيرة جداً إلى القروض البنكية، أحياناً كنوع من الرقابة الذاتية إزاء الرفض المتوقع لطلب التمويل.

ضعف تمثيلية المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى

لا تزال المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى، بما فيها الحرفيون والتجار والمقاولون الذاتيون، ضعيفة التمثيل في هيئات الحوار والتشاور بين الحكومة والقطاع الخاص، وفقاً لما أكدته عدد من الفاعلين الذين أنصت إليهم المجلس¹⁰⁷. ويشكل هذا النقص في التمثيلية عائقاً حقيقياً أمام بقاء هذه المقاولات وتطورها، كما يقلل من قدرتها على التعبير عن اهتماماتها والتأثير في السياسات العمومية، مما قد يُضعف ثقتها في الإصلاحات ويحد من انخراطها في المبادرات العمومية.

قصور في التواصل بشأن التدابير المعتمدة

يظل التواصل حول مختلف التدابير الرامية إلى دعم نمو وتحديث المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى محدوداً، وهو ما تم التشديد عليه خلال جلسات الإنصات التي نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، سواء مع الفاعلين العموميين والمؤسساتيين أو الخواص.

هذا النقص في التواصل من شأنه أن يُضعف يقلل من فعالية المبادرات العمومية ويحد من أثرها على هذه الفئة من المقاولات.

¹⁰⁵ جلسة الإنصات إلى بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب (GPBM)/جلسة إنصات للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.
¹⁰⁶ التقييم المرحلي (in-itinéré) يشير إلى تقييم يُجرى في أثناء تنفيذ برنامج ما، بهدف تمكين إجراء التعديلات بشكل فوري، على عكس التقييم البعدي، والذي يتم فقط في نهاية دورة البرنامج.
¹⁰⁷ جلسة الإنصات إلى النقابة الوطنية للتجارة والمهن والاتحاد العام للمقاولات والمهن، 23 غشت 2024.

١٧. إنعاش نمو وتحديث المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى من خلال تعزيز قدراتها

الداخلية وتحسين بيئتها الخارجية

في ضوء الاختلالات الهيكلية العميقة التي رصدها التشخيص، ورغم تعدد برامج الدعم الموجّهة للمقاولات متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة، يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنه ثمة ضرورة لاعتماد مقاربة متكاملة تجمع بين تعزيز القدرات الداخلية لهذه الفئة من المقاولات وتحسين بيئتها الخارجية، بما يقوّي بقاءها ونموها ويطور القيمة المضافة التي تساهم بها في الاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية المقاولات متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة بوصفها فاعلاً رئيسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، لما لها من دور في خلق الثروة وفرص الشغل ودفع عجلة الابتكار. ولتمكينها من القيام بهذا الدور بفاعلية، يصبح من الضروري إدماجها ضمن منظومات اقتصادية دينامية وشاملة، تتجانس مع الاستراتيجيات القطاعية الوطنية وتنسجم مع توجهات الجهوية المتقدمة بما يضمن تعزيز مساهمتها وفق حجمها الفعلي في المشهد المقاولاتي الوطني.

ويقتضي تجسيد هذه الرؤية تمكين المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى من الموارد والقدرات الضرورية لتحديثها ونموها، وكذلك إرساء بيئة مواتية ودامجة توفر لها فرصاً متنوعة للتطور، وولوجاً مُيسراً إلى أسواق أوسع، ومناخ أعمال خالٍ من كل العوائق التي لا تشجع على الاستثمار أو من شأنها إضعاف منسوب ثقة هذه الفئة من المقاولات.

وفي هذا الصدد، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مجموعة من التوصيات الموزّعة على ثلاثة محاور رئيسية، فضلاً عن محور أفقي للحكمة يتناول الشروط اللازمة لنجاح الإجراءات المقترحة.

المحور الأول: تعزيز الحكامة والقيادة وفعالية السياسات الموجّهة لفائدة المقاولات متناهية الصغر

والصغيرة جداً والصغرى

الحكامة وتتبع السياسات

- إسناد مُهمّة تتبّع وتقييم السياسات الموجّهة لهذه المقاولات إلى هيئة وطنية مستقلة، مع ضمان التنسيق الفعّال مع المراكز الجهوية للاستثمار وغرف التجارة والصناعة والخدمات وباقي الفاعلين الترابيين المعنيين. وينبغي أن يشمل التتبع والتقييم مختلف مراحل تنفيذ السياسات والتدابير، وبشكل مستمر التقييم المرحلي، لمواكبة آثارها وإدخال التعديلات اللازمة عند الحاجة.

الإطار القانوني وآليات الدعم المندمج

- وضع تعريف رسمي وموحد على الصعيد الوطني للمقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى.
- تجميع مختلف آليات الدعم الموجّهة لهذه المقاولات ضمن إطار قانوني موحد، مع تسريع إعداد قانون للأعمال الصغيرة (Small Business Act)، بما يعزز انسجام وتكامل آليات الدعم والتمويل.

وفي ذات السياق، يُمكن التفكير في إرساء "قانون خاص بالمقاولات الناشئة" (Startup Act) باعتباره إطاراً مندمجاً يجمع بين نصوص قانونية مرنة وملائمة، وتدابير تحفيزية موجّهة إلى دعم نمو وتطوير هذه المقاولات.

تنزيل السياسات وتوطئتها ترابياً

- الحرص على أن تعمّم التدابير المعتمدة أو المبرمجة على نطاق واسع، بما يستجيب للطلب الكبير الصادر عن هذه الفئة من المقاولات.
- العمل على تعزيز جودة وفعالية البرامج المعتمدة قبل العمل على توسيع نطاقها.
- ضمان تنزيل التدابير على المستوى الترابي بما يتوافق مع خصوصيات كل جهة، مع تعزيز إشراك الجهات وباقي الجماعات الترابية، عبر تنسيق وثيق مع الفاعلين على صعيد القرب، ولا سيما المراكز الجهوية للاستثمار وغرف التجارة والصناعة والخدمات، إضافة إلى المنظمات المهنية والمجتمع المدني. وتندرج هذه المقاربة في سياق المبادرات المستجدة، ولا سيما آلية منح الاستثمار التي نص عليها ميثاق الاستثمار الجديد، والتي تحدد التحفيزات وفق الموقع الترابي للمشاريع، بين مشاريع الاستثمار في المناطق المصنّفة ضمن الفئة (أ) من العمالات أو الأقاليم، أو تلك التي تتم داخل النفوذ الترابي للفئة (ب).
- الاعتماد على خريطة وطنية للحاجيات الجهوية، من أجل ضمان انسجام وفعالية آليات الدعم العمومي للاستثمار والتشغيل والمقاولات.
- تعزيز الموارد البشرية والمالية لغرف التجارة والصناعة والخدمات، وملاءمة إطارها التنظيمي والوظيفي، بما في ذلك اعتماد نظام أساسي ملائم لمستخدميها، وذلك بهدف رفع مستوى جودة وتنوع خدمات المواكبة المقدمة للمقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى. كما سيُكون من الناجع إشراك هذه الغرف بفعالية أكبر في مراحل إعداد النصوص القانونية والسياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية الجهوية ودعم هذه المقاولات، إلى جانب تشجيع آليات التعاون المؤسسي بينها وبين مجالس الجهات والمراكز الجهوية للاستثمار والجماعات الترابية الأخرى والجمعيات المهنية ومنظمات المجتمع المدني.

التواصل والتمثيلية

- تحسين التواصل بشأن الإصلاحات الموجّهة لهذه المقاولات، من خلال استراتيجية متعددة القنوات واللغات، تضمن وصول المعلومة إلى الفئات المستهدفة والاطلاع على التدابير المتخذة.
- تعزيز تمثيلية هذه المقاولات داخل هيئات الحوار مع السلطات العمومية، وفي آليات تقييم السياسات العمومية.

المحور الثاني: تطوير الكفاءات المقاولاتية والتدبيرية لدى فاعلي المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى

على المدى القصير: تعزيز الكفاءات الحالية

- توسيع نطاق التغطية والطاقة الاستيعابية لبرامج التحسيس والتكوين الحالية، مع العمل على تحسين جودة الخدمات المقدمة، بهدف تعزيز كفاءات فاعلي المقاولات.
- تكوين مسيّري المقاولات:
 - ✓ في المجالات الأساسية الخاصة بالوحدات المعيشية والمقاولات الصغيرة جداً والصغرى، مثل المحاسبة، والنظام الضريبي، والتدبير المبسّط للمخزون، والتأهيل الرقمي.
 - ✓ وبالنسبة للمقاولات الناشئة، يجب تكوين المسيّرين في مجالات متخصصة، تشمل على وجه الخصوص: تدبير المواهب، والابتكار، والاستعداد لتعبئة التمويلات، وتقنيات صياغة وتقديم المشاريع (pitch decks)¹⁰⁸.
- تعبئة شبكة واسعة من جمعيات رواد الأعمال لتقديم هذه التكوينات، مع الحرص على أن تكون المنح المخصصة للخبراء والمكوّنين محفّزة، بما يضمن مردودية مرتفعة وانخراطاً أمثل، على أن تلتزم الخدمات المقدمة بمعايير الجودة.

على المدى البعيد: إعداد الشباب لريادة الأعمال

- إدماج تطوير الكفاءات المقاولاتية والتدبيرية ضمن مختلف أسلاك التعليم والتكوين المهني.
- توفير فرص التدريب الميداني داخل المقاولات، ابتداءً من المرحلة العمرية المناسبة للتلاميذ، لتمكينهم من الانخراط المباشر والتعرف العملي على عالم المقاولات وريادة الأعمال.

المحور الثالث: تمكين المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى من القدرات اللازمة للنمو والتطور

1. تعزيز الولوج إلى التمويل

بالنسبة لمقاولي البنيات متناهية الصغر والوحدات المعيشية (الحرفيون الصغار، تجار القرب وغيرهم):

- ✓ ملاءمة آليات الضمان العمومي بشكل أمثل مع خصوصيات الأنشطة والمنتجات غير المشمولة بالقدر الكافي، وخاصة تلك الموجهة للحرفيين وتجار القرب.
- ✓ تعزيز عرض التمويلات الصغيرة (microfinance) لفائدة الأنشطة المدرة للدخل، خاصة في المناطق القروية التي تعاني نقصاً أو غياباً للخدمات التمويلية، مع العمل على خفض كلفة التمويل بشكل ملموس عبر تقوية نظام الضمانات العمومية ذات الصلة.

¹⁰⁸ يعرّف مصطلح "pitch deck" عن عرض تقديمي مختصر يُعدّه المقاولات الناشئة لتقديم فكرة مشروعها أمام مستثمرين محتملين، ويهدف العرض إلى إبراز جوهر المشروع ونموذجه الاقتصادي وحاجاته التمويلية، وفرص نموه في السوق، بشكل مقنع ومباشر.

- ✓ تخفيف الشروط المتعلقة بالحد الأدنى من رقم المعاملات المطلوب للاستفادة من منتج التمويل عبر الدين الثانوي¹⁰⁹ الممنوح من طرف صندوق محمد السادس للاستثمار، وذلك بتوسيع نطاق الأهلية ليشمل المقاولات الصغيرة جداً ذات رقم معاملات يتراوح بين 3 و10 ملايين درهم، عوض الحد الأدنى الحالي المحدد في 10 ملايين درهم.
- ✓ إقرار آليات دعم مالي مخصصة للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى الحاملة لمشاريع نمو (تنوع المنتجات، أو الأسواق، أو الارتقاء بالمستوى – montée en gamme)، وكذلك لمشاريع التحديث.
- ✓ إطلاق مشاورات بين مؤسسة "تمويلكم" ومجالس الجهات قصد إرساء منتوجات تمويل ذات ضمان عمومي يتلاءم مع خصوصيات النسيج المقاولاتي القطاعي بكل جهة.
- ✓ تعزيز موقع جمعيات التمويل الصغيرة في مجال "التمويل المتوسط – méso-finance" (تمويل المقاولات الصغيرة جداً)، عبر التدابير التالية:
 - تسريع تفعيل القانون رقم 50.20 المتعلق بالتمويلات الصغيرة، بما يسمح بتحويل الوضعية القانونية لهذه الجمعيات وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للمقاولات الصغيرة جداً (الإيداع، القروض، الاستشارة، تحويل الأموال، التأمين الصغير). وسيُتيح هذا الأمر لمؤسسات التمويل الصغيرة تحسين مردوديتها، مع تقليل اعتمادها على إعادة التمويل المكلف لدى البنوك، ومن ثم تخفيف الأعباء المالية التي تطبقها هذه المؤسسات على عملائها.
 - تعزيز موارد صندوق ضمان التمويلات الصغيرة من أجل مواصلة تخفيض سعر الفائدة الذي تطبقه هذه الجمعيات منذ سنة 2019.
 - ملائمة النظام الجبائي المطبق على مؤسسات التمويلات الصغيرة والتمويلات المتوسطة، وذلك بالنظر إلى ارتفاع تكاليف التسيير وإعادة التمويل مقارنة بالبنوك، واعتباراً لمستوى المخاطر المرتبطة بأنشطتها، بما يُجَبِّب انعكاس هذه الأعباء على المقاولات الصغيرة جداً.
- ✓ تعزيز استخدام مصادر التمويل البديلة، ولا سيما التمويل التعاوني (crowdfunding) في شقّيه المتعلّقين بالمساهمة والقروض لدعم مشاريع نمو المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى، وذلك عبر:
 - تشجيع إنشاء منصات تمويل تعاوني مرخّصة، وفقاً للقانون رقم 15.18، لتعزيز المنافسة وتنوع العروض التمويلية.
 - تعزيز الثقة والأمان حول هذه المنصات عبر وضع آليات صارمة لرصد أعمال الاحتيال، وتقوية الأمن السيبراني، وحماية المعطيات الشخصية.

¹⁰⁹ هذا المنتج المالي الذي أطلقه صندوق محمد السادس للاستثمار، تحت اسم "CapAccess"، يأتي ليوفر مصدراً جديداً للتمويل إلى جانب الدين البنكي بنسبة 2/3 من القروض البنكية الأولية (dette senior) و1/3 من الديون الثانوية "dette subordonnée". ويأتي بالاقتران مع القرض البنكي الأولي ليشكل ما يُعرف باسم القرض المشترك. كما يأتي هذا المنتج، والذي يكون سداؤه ثانوياً بعد القرض البنكي العادي، مع مدة تسديد أطول (مقارنة بالقرض البنكي التقليدي) وبسعر فائدة تنافسي، وذلك بالنظر لطبيعته الثانوية وأجل تسديده.

- إرساء عمليات تدقيق منتظمة، وتشجيع الحوار المستمر بين هيئات التقنين والمنصات والمستثمرين.
- تكثيف التواصل وتعميم الممارسات الفضلى والتجارب الناجحة في مجال التمويل التعاوني.

بالنسبة للمقاولات الناشئة

تعزيز عرض التمويل الموجّه للمقاولات الناشئة في مراحل "التسريع" و"النمو" و"الانفتاح على الأسواق الدولية"، وذلك عبر جولات التمويل ما قبل السلسلة "أ" (pré-série A)، وتمويل السلسلة "أ" (série A)، وتمويل السلسلة "ب" (série B)، بهدف دعم تطويرها وتمكينها من الانتقال إلى مرحلة التوسع.

2. الحد من عقبات الولوج إلى العقار والتوفر على أماكن العمل

بالنسبة للمقاولات متناهية الصغر والوحدات المعيشية (الحرفيون الصغار وتجار القرب وغيرهم):

✓ تعديل سقف آلية التمويل العقاري في إطار ما يسمى "الشيك العقاري" (Chèque foncier) الذي تقدمه الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لفائدة الوحدات متناهية الصغر، بما يتناسب مع خصوصيات كل جماعة ترابية، واستناداً إلى تقسيم جغرافي دقيق يحدّد القيمة العقارية حسب المناطق، مع ضرورة تحيين هذا السقف بشكل منتظم لمواكبة تطور أسعار الإيجار في كل منطقة.

بالنسبة للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى

✓ توسيع العرض المتعلق بالمحلّات المهنية بما يلائم حاجيات هذه المقاولات، عبر توفير فضاءات مناسبة بكلفة معقولة، داخل المناطق الصناعية والمناطق الاقتصادية، مع ضرورة إعطاء أولوية للتعاقد الإيجاري.

بالنسبة للمقاولات الناشئة

✓ تطوير مراكز (hubs) مخصصة للمقاولات الناشئة داخل المناطق الصناعية أو المجمّعات التكنولوجية (تكنوبارك)، توفّر أماكن عمل مشتركة (coworking spaces) وفضاءات ذات تهئية مرنة وكلفة منخفضة، وذلك بدعم من الدولة أو عبر شراكات بين القطاعين العام والخاص.

✓ إتاحة هذه المراكز لاستقبال مقاولات ناشئة أجنبية أو مغاربية العالم، مع ملائمة الإطار التنظيمي القمّين بأن يمكّن من تعزيز التبادل والتعاون مع المقاولات المبتكرة دولياً، وبالتالي تعزيز الأثر الإيجابي من حيث تبادل التجارب وفرص التعاون.

3. تحسين جودة خدمات الدعم غير المالي

1.3. وضع خطة وطنية مندمجة للدعم غير المالي للمقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى، تشمل مختلف مراحل دورة حياة المقاول

توصيات عرضانية:

- ✓ دمج هذه الخطة ضمن قانون الأعمال الصغيرة (Small Business Act) لهيكلية الدعم غير المالي على الصعيد الوطني.
- ✓ توسيع نطاق تغطية برامج المواكبة المعمول بها حالياً لتشمل جميع المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى على الصعيد الوطني، مع تنويع الخدمات وملاءمتها وفق حجم المقاول ومرحلة تطورها.
- ✓ توفير دعم خاص لحاملي المشاريع الذين عرّفوا تجارب فاشلة، يشمل خدمات الاستشارة والتدريب والتوجيه، وتوفير التمويل لإعادة إطلاق مشاريعهم أو تغيير نشاطهم الاقتصادي.
- ✓ تعزيز الموارد البشرية والمالية لمقدمي خدمات المواكبة غير المالية، لتحسين التأطير، وتخفيض نسبة المستفيدين لكل مستشار، وفق المعايير المعمول بها في البلدان الصاعدة.
- ✓ هيكلية وتعزيز مؤهلات مقدمي الدعم عبر نظام للإشهاد أو العلامات التي تعتمد على جودة الخدمات وأثرها على المقاولات المستفيدة.
- ✓ ضمان الوصول لهذه البرامج في جميع الجهات، ولا سيما عبر المراكز الجهوية للاستثمار، من خلال شبائيك وحيدة تقدم الدعم التقني في مرحلة التأسيس وما بعدها، مع سَنِّ المقتضيات القانونية التي ستمكّن من تقديم هذه الخدمات.

توصيات إجرائية: بالنسبة للمقاولات متناهية الصغر والوحدات المعيشية (الحرفيون الصغار، تجار القرب وغيرهم)

- ✓ مواصلة دعم إعادة الهيكلة والتحديث لهذه المقاولات، واستكمالها بإجراءات وتدابير إضافية، تشمل:
- تسريع تحديث ورقمنة محلات تجارة القرب، لتمكينها من التطور وتعزيز قدرتها على الصمود ومواجهة المنافسة من سلاسل التسويق الحديثة.
- تحسيس التجار والحرفيين بمزايا مراكز المحاسبة المعتمدة التابعة لغرف التجارة والصناعة والخدمات، ومواكبتهم لإعداد محاسبة شفافة تمكّنهم من الاستفادة من خصوم ضريبية، مع تعزيز الموارد وتطوير الخدمات تدريجياً بما يتناسب مع زيادة الطلب.
- وضع الحوافز الضرورية لإنشاء العلامات التجارية الوطنية (franchises nationales)، واعتماد استراتيجيات "البراندينغ" (branding) في تسويق صورة المقاولات ومنتجاتها.
- تحديث حرف الصناعة التقليدية، وتعزيز الجودة والإنتاجية، عبر وضع برامج تنظيمية وأطر مرجعية لكل حرفة، تحدّد المؤهلات والكفاءات اللازمة لمزاومتها.

بالنسبة للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى

✓ تعزيز شبكة مقدّمي خدمات المواكبة المهنية عبر تطوير شراكات مع جمعيات المقاولين ذوي الخبرة، لتوفير خدمات ملائمة في مجالات التكوين والتدريب والتوجيه.

✓ توسيع مجال استخدام المنصات الإلكترونية للوصول إلى خدمات المواكبة لتشمل جميع المراكز الجهوية للاستثمار، مع الاستفادة من مبادرات ناجحة مثل منصة "ازدهار" التي أنشأها المركز الجهوي للاستثمار لجهة بني ملال-خنيفرة، وبرنامج "منار المستثمر" للمركز الجهوي للاستثمار لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة.

✓ إطلاق برنامج "المقاول المتوسّعة" (scale-up) لمواكبة المقاولات ذات الإمكانيات العالية للنمو نحو مستويات المقاول المتوسطة (ME) أو متوسطة الحجم (ETI)، بما يساهم في تكوين نواة من "المقاولات الغزلان" (gazelles) القادرة بديناميتها على حفز وجذب باقي النسيج المقاولاتي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى، ورفع تنافسيتها.

2.3. تعزيز الإنتاجية والقدرات التكنولوجية والابتكارية للمقاولات

بالنسبة للمقاولات متناهية الصغر والوحدات المعيشية (صغار التجار وتجار القرب وغيرهم)

✓ تفعيل وتعميم نظام التصديق على مكتسبات التجربة المهنية بما يقتضيه ذلك من إصدار للنص التنظيمي المتعلق بهذه العملية طبقاً للقانون رقم 60.17¹¹⁰، وضمان اعتراف مؤسسات التكوين بهذه الشهادات لتمكين الحرفيين والعاملين المستقلين من متابعة تكوينهم وتعزيز معارفهم وخبراتهم وتطوير مقاولاتهم، ولا سيما من ناحية الإنتاجية والابتكار.

بالنسبة للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمقاولات الناشئة

✓ مواصلة الجهود لتعزيز قدرات المراكز التقنية الصناعية لدعم المقاولات الصغرى في اكتساب المهارات اللازمة لتمكّن التكنولوجيات ومسارات الابتكار، وذلك بالاستفادة من التجارب الدولية الناجحة.

✓ تيسير نقل التكنولوجيا بين الجامعات والمقاولات عبر إطار تنظيمي وإجرائي ملائم يمنح مرونة واستقلالية أكبر في الميزانية والتدبير بالنسبة للجامعات.

✓ دراسة إمكانية توسيع التغطية الجغرافية للمصنع النموذجي "إنماء" (INMAA)، مع الحرص على تنويع خدماته وفق الحاجيات.

3.3. خفض تكاليف الإنتاج والتوريد التي تتحملها المقاولات

✓ تشجيع إحداث مراكز للشراء الجماعي "centrales d'achat" يَنْتَظِم في إطارها التجار والحرفيون وأرباب المشاريع الصغرى، بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج، مع تعزيز الإجراءات الرامية إلى الحد من عمليات التمويل خارج القطاع المنظم.

¹¹⁰ القانون 60.17 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر، مرجع سابق.

- ✓ خفض تكاليف استخدام حلول الدفع الإلكتروني بشكل أكبر، خاصة عبر جهاز الدفع الإلكتروني (TPE) وخدمات الدفع بواسطة الهاتف المحمول (paiement mobile)، لفائدة تجار القرب، انسجاماً مع أهداف تحديث المنظومة المالية وتعزيز الشمول المالي الرقمي.

المحور الرابع: تعزيز بيئة خارجية سليمة وحاملة للفرص من أجل المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى

1. توفير المعلومات والدعم اللازمين لتمكين المقاولات من توسيع أسواقها وتعزيز اندماجها في سلاسل القيمة (خاصة المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمقاولات الناشئة)

- ✓ تشجيع الولوج إلى أسواق أوسع عبر تعزيز النمو المشترك، عبر تكوين تحالفات وإقامة شبكات أفقية (بين المنافسين) أو عمودية (بين الوحدات المكتملة)، تمكّن المقاولات من التفاوض والعمل الجماعي على نطاق أوسع، مع الحفاظ على استقلاليتها القانونية، وبما ينسجم مع ثقافة المقاولات العائلية.

- ✓ إطلاق برامج لتطوير الموردين (Suppliers Development Programs) بالاستئناس بالتجارب الدولية الناجحة¹¹¹، وتستهدف تأهيل المقاولات الصغيرة جداً والصغرى، وتعزيز قدراتها التنظيمية والتقنية والمالية. وتروم هذه البرامج تسهيل اندماجها في سلاسل القيمة الخاصة بالمقاولات الكبرى، ورفع مستوى تنافسيتها، وإعدادها للانفتاح على أسواق التصدير.

- ✓ تعميم استخدام قواعد بيانات إلكترونية مخصصة للتواصل والتشبيك في إطار ما يسمى "business match-making"¹¹² بين الزبون والمنتج والمورد (Client-Produit-Fournisseur) على صعيد جميع المراكز الجهوية للاستثمار.

- ✓ تشجيع تعميم التجارب الناجحة لبعض الجمعيات في مجال تسهيل التواصل والتشبيك بين المقاولات الكبرى والمقاولات الناشئة، على نطاق جغرافي أوسع، وذلك على غرار نموذج "الابتكار المفتوح" (Open Innovation)¹¹³.

- ✓ إرساء إطار تحفيزي يتضمن امتيازات ضريبية أو منحاً موجهة للمقاولات الكبرى التي تتعاون مع المقاولات الصغيرة جداً ومتناهية الصغر والمقاولين الذاتيين.

2. تحسين العرض وتأهيل الموارد البشرية المتاحة في السوق

¹¹¹ برامج تطوير الموردين (Suppliers Development Programs) هي آليات للمواكبة تم إرساؤها في عدة بلدان ناشئة من أجل تعزيز قدرات المقاولات صغيرة الحجم وتمكينها من أن تصبح من الموردين القادرين على المنافسة لفائدة كبرى المقاولات الوطنية والدولية. فعلى سبيل المثال، أطلقت تركيا برنامج (Turququality) الذي يركز على تعزيز التنافسية وانفتاح المقاولات الصغرى والمتوسطة على الأسواق الدولية؛ كما اعتمدت كل من جنوب إفريقيا والمكسيك وتشيلي والأوروغواي وماليزيا والمملكة العربية السعودية برامج مماثلة تستهدف التحديث التكنولوجي، والحصول على شهادات الجودة، والانفتاح على أسواق جديدة.

¹¹² التواصل التجاري أو التوفيق بين الزبون والمنتج والمورد (business match-making) هو آلية رقمية تقوم على استخدام منصات إلكترونية لربط المقاولات فيما بينها، استناداً إلى احتياجاتها وعروضها المتبادلة (من زبائن، ومنتجات، وموردين)، وذلك بغرض تسهيل التشبيك، وتعزيز الشراكات التجارية، وتوسيع فرص الولوج إلى أسواق جديدة.

¹¹³ مفهوم الابتكار المفتوح (Open Innovation)، كما طوّرت منصة "Startup Station"، تُشير إلى نهج تعاوني بين المقاولات الكبرى والمقاولات الناشئة، يقوم على مشاركة المعارف والتقنيات والموارد، من أجل تعزيز الابتكار وتسريع إدخال حلول جديدة إلى السوق.

✓ تطوير نظام التكوين بالتناوب وتعميم نموذج معاهد التكوين ذات التدبير المفوّض، مع تعزيز انخراط القطاع الخاص في تصميم وإدارة برامج تدريب متخصصة، ولا سيما في المهن التي تتطلب مهارات تقنية دقيقة.

3. تحسين مناخ الأعمال

1.3. تذليل العقبات الإدارية

✓ تسريع عملية تبسيط وتقنين الإجراءات والمساطر الإدارية الخاصة بالمقاولات، وضمان إلزامية تطبيق المساطر والإجراءات المنشورة بشكل موحد وشفاف.

✓ تفعيل التشغيل البيئي بين الإدارات لتقليص الإجراءات المكررة والحد من آجال المعاملات.

✓ استبدال التراخيص والموافقات المسبقة غير المبررة بأطر تنظيمية واضحة تحدّد مصلحة عامة، عبر وضع معايير أو دفاتر تحمّلات ملزمة.

✓ تسريع عملية منح التراخيص (دراسة الأثر البيئي، تخصيص الأراضي، الاستفادة من الأنظمة التحفيزية، إلخ) على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار واللجان الجهوية الموحّدة للاستثمار، مع اعتماد كامل للمقاربة القائمة على "المسار الموحد للمستثمر" (parcours unifié de l'investisseur)¹¹⁴.

2.3. تعزيز مكافحة الفساد، في تكامل بين إجراءات الوقاية والزجر لتدعيم الثقة لدى المقاولين والمستثمرين

✓ تكثيف الجهود الوقائية التي بذل فيها المغرب جهوداً مهمة، مع تعزيز الجانب الزجري، عبر تحسين فعالية تلقي ومعالجة الشكايات، والعمل على أن تكون العقوبات رادعة على جميع المستويات.

✓ تسريع رقمنة جميع المساطر الإدارية والمعاملات العمومية، وذلك بوضع آليات تتبع وتعزيز الشفافية، بما يحد من هوامش ممارسة الفساد.

3.3. ضمان فعالية آلية ضبط التأخر في آجال الأداء

✓ توعية وتحفيز المقاولات صغيرة الحجم على اللجوء أكثر إلى شبائيك الوساطة للمقاولات، خاصة على مستوى غرف التجارة والصناعة والخدمات أو الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وذلك قصد الاستفادة من الدعم والمواكبة في مجال التحكيم وتسوية نزاعات الأداء بكيفية وديّة.

✓ تقليص آجال الأداء من قبل الإدارات والمؤسسات العمومية، عبر القضاء على التأخيرات غير المعلّلة في مراحل إثبات الخدمة المنجزة أو قبول الفواتير المقدّمة من الموردين.

✓ دراسة إمكانية إرساء آلية جبائية على غرار آلية "الديون المتعّرة" (Bad debt)¹¹⁵، تقوم على عدم الاستفادة من الخصم الضريبي للفواتير التي تسدّد بعد الأجل القانونية من طرف الزبائن، مع

¹¹⁴ جرى التأكيد على هدف توحيد مسار المستثمر خلال جلسة القراءة الثانية بمجلس النواب لمشروع القانون رقم 22.24 بتاريخ 9 ديسبر 2024، الذي يقضي بتعديل وإتمام القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإنشاء اللجان الجهوية الموحّدة للاستثمار.

¹¹⁵ ينص التشريع البولوني الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2020 على آلية ضريبية خاصة لمكافحة التأخر في الدفع، تُلزم هذه الآلية المقاولات بزيادة قاعدتها الضريبية عند تسديد فواتيرها بعد انقضاء المهلة القانونية المحددة في 90 يوماً. كما تُمنح الموردين الحق في تخفيض قاعدتهم الضريبية بمبلغ يُعادل قيمة الدفعات غير المسدّدة. وتهدف هذه الآلية إلى تعزيز التزام العملاء بالمواعيد النهائية للدفع، إلى جانب حماية السيولة المالية للمقاولات الصغيرة، الرابط:

تمكين الموردين من خصم مبالغ الديون غير المستخلصة ضريبياً من حصيلتهم المفروضة عليها الضريبة، وذلك بهدف ردع التأخر في الأداء، وتعزيز حماية السيولة النقدية للمقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى.

4.3. مكافحة المنافسة غير المشروعة للأنشطة غير المنظمة التي تقوم بها مقاولات منظمة

✓ تعزيز فعالية مراقبة الأنشطة غير المهيكلية (باستثناء الأنشطة المعيشية) وغير القانونية، عبر تعزيز الموارد البشرية والتقنية للأجهزة الرقابية، وضمان التطبيق الصارم للقوانين الجاري بها العمل، للحد من أثرها على المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى التي تنشط ضمن النسيج الاقتصادي المنظم.

4. وضع نظام ضريبي ملائم يواكب نمو هذه المقاولات دون أن يعوق فرص توسعها

✓ إجراء تقييم مرحلي للتدابير والإجراءات الجبائية المعتمدة منذ 2021، وذلك لقياس أثرها على بقاء المقاولات ونموها، واحتمال انتقالها إلى القطاع غير المنظم.

✓ تبسيط وتحقيق انسجام الجبايات المحلية عبر توحيد المساطر والإجراءات، لتصبح أكثر وضوحاً ومتاحة بالنسبة للمقاولات الصغيرة.

✓ رفع سقف رقم المعاملات الخاضع للضريبة على القيمة المضافة من مئوي (2) درهم إلى خمسة (5) ملايين درهم، وذلك لتخفيف العبء الجبائي على المقاولات متناهية الصغر والوحدات المعيشية.

✓ الإسراع بتفعيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي¹¹⁶، والذي ينص على سنّ تدابير تحفيزية لتطوير المقاولات المبتكرة حديثة النشأة في مجالات التكنولوجيا والبحث والتطوير وفي المجال الاجتماعي، وهي جوانب لم تُدرج بعد بصورة قوية وفعالة ضمن الإجراءات المطبقة ميدانياً.

5. تحسين الولوج إلى الطلبات العمومية

✓ دراسة إمكانية تحديد حصص لفائدة هذه المقاولات ضمن نسبة 30 في المائة المخصصة للبيئات المقاولاتية الصغرى والتعاونية، مع مراعاة حجم المقاول، ومع التمييز بين المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى في الولوج إلى الصفقات.

✓ إنشاء بورصة للمناولة المشتركة "co-contratance" لتشجيع المقاولين الذاتيين والمقاولات متناهية الصغر على تقديم عروض مشتركة في إطار تجمّعات مؤقتة للمشاركة في الصفقات العمومية.

<https://kpmg.com/pl/en/home/insights/2020/02/tax-alert-the-act-amending-certain-regulations-in-order-to-limit-payment-backlogs-entered-into-force-on-1-january-2020.html>

¹¹⁶ القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، مرجع سابق.

✓ تيسير ولوج المقاولات الناشئة إلى الطلبات العمومية، وذلك عبر تشجيع تبني حلول ملائمة لخصوصيات المقاولات الناشئة، من قبيل صفقات "الأعمال المبتكرة" و"العرض التلقائي" ، وذلك بما يعزّز الابتكار وإدماج المقاولات الناشئة في هذه الصفقات.

الملاحق

الملحق رقم 1: لائحة أعضاء اللجنة

منصف الزياتي (الرئيس)
منصف كتاني (نائب الرئيس)
علي غنام (المقرر)
عبد الكريم فوطاط (نائب المقرر)
أحمد أبوه
طارق أكيزول
محمد علوي
خليدة عزبان بلقاضي
علال بلعربي
عبد الله متقي
لطيفة بنواكريم
محمد فيكرات
أمين منير العلوي
عبد الله دكيك
شكيب بنموسى
محمد مستغفر
احجيوها الزير
أحمد أعياش
محمد البشير الراشدي

طارق السجلماسي
نجاهة سيمو
أمين برادة سني
لطفي بوجندار
التهامي عبد الرحمان الغرفي

الخبراء الذين واكبوا اللجنة

كريم المقرري يونس الحاج قاسم	الخبيران الدائمان بالمجلس
عادل الكايز	الخبير المكلف بالترجمة

الملحق رقم 2: لائحة الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم¹¹⁷

القطاع	الجهة المشاركة في جلسة الإنصات
قطاعات حكومية	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات
	وزارة الاقتصاد والمالية
	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية
هيئات وطنية	المنندوبية السامية للتخطيط
	الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها
مؤسسات عمومية	الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (أنابيك)
	المركز المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة
منظمات مهنية	غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط-سلا-القنيطرة
	الاتحاد العام للمقاولات والمهنيين
	النقابة الوطنية للتجار والمهنيين
	الاتحاد العام لمقاولات المغرب
مؤسسات الائتمان وتمويل الاستثمار	صندوق محمد السادس للاستثمار
	مؤسسة "تمويلكم"
	بنك المغرب
	صندوق الإيداع والتدبير للاستثمار
	المجموعة المهنية لبنوك المغرب
	الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى
	الأمانة للتمويل الأصغر
	التوفيق للتمويل الأصغر
مؤسسات وهيئات ترابية	المراكز الجهوية للاستثمار (جهة الرباط-سلا-القنيطرة/جهة طنجة-تطوان-الحسيمة/جهة بني ملال-خنيفرة/جهة الداخلة-وادي الذهب)
	مجالس جهات طنجة-تطوان-الحسيمة / فاس-مكناس / الرباط-سلا-القنيطرة / الدار البيضاء-سطات / مراكش-آسفي / سوس-ماسة/الشرق
	جمعية جهات المغرب
مواكبة المقاولات	المركز المغربي للإبداع والمقاولة الاجتماعية
	الشبكة المغربية لمواكبة المقاولات
	مقاولة "Startup Station"
منظمات دولية	مكتب البنك الدولي بالرباط

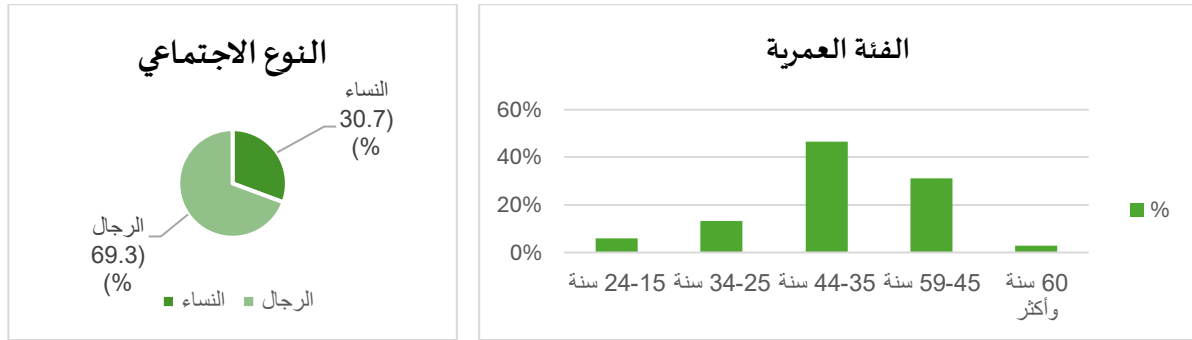
¹¹⁷ حسب تاريخ الإنصات.

الملحق رقم 3: نتائج الاستشارة المواطنية

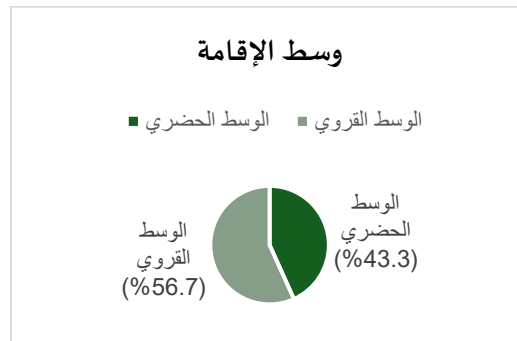
في سياق إعداد رأيه حول "تحديات المقاولات الصغيرة والصغيرة جداً في المغرب: النمو، التحديث والتطوير"، أطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي استشارة مواطنية، عبر منصته الرقمية "أشارك"، وعبر صفحات المجلس على مختلف شبكات التواصل الاجتماعي. وقد بلغ عدد الإجابات على الاستبيان 1.501 إجابةً.

بروفيلات المشاركين والمشاركين

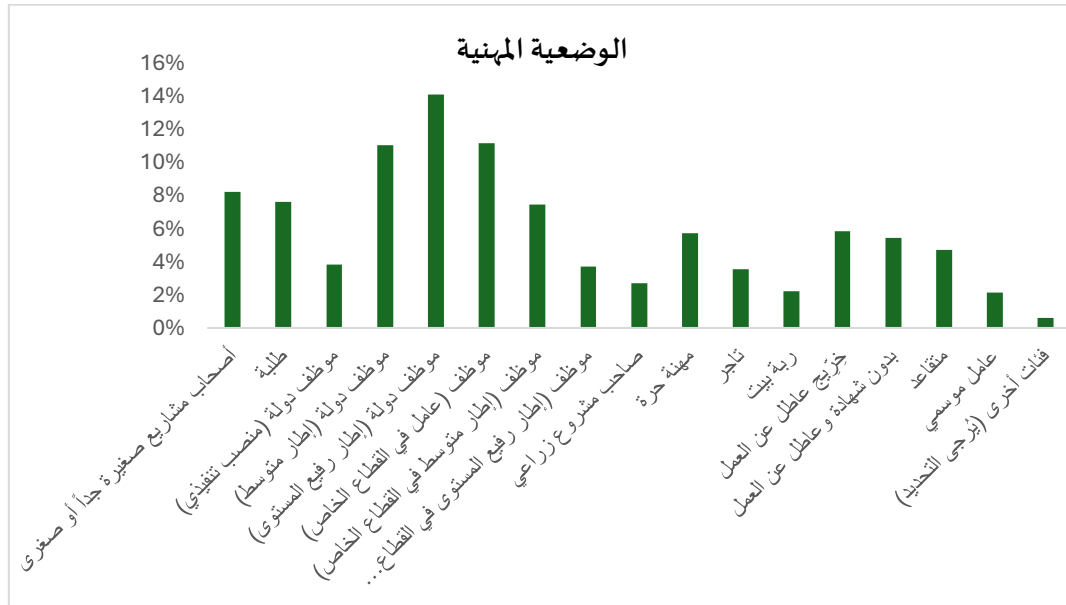
تُبرز نتائج الاستشارة خصائص المشاركين والمشاركين الذين تفاعلوا مع الاستبيان. بالنسبة للجنس، يشكل الرجال 69.3 في المائة من المشاركين، بينما تمثل النساء 30.7 في المائة. أما من حيث العمر، فتأتي الفئة العمرية 44-35 سنة في الصدارة بنسبة 46.6 في المائة، تليها الفئة 59-45 سنة بنسبة 31.1 في المائة، ثم الفئة 34-25 سنة بنسبة 13.4 في المائة، والفئة 24-15 سنة بنسبة 6 في المائة، وأخيراً فئة 60 سنة فما فوق بنسبة 3 في المائة. ويظهر هذا التوزيع أن معظم المشاركين والمشاركين الذين يُبدون اهتماماً بريادة الأعمال ينتمون إلى الفئة العمرية للبالغين في منتصف حياتهم المهنية، وهو الاهتمام الذي يقل إذا ما انتقلنا إلى فئات الشباب والمُسِنَّين.



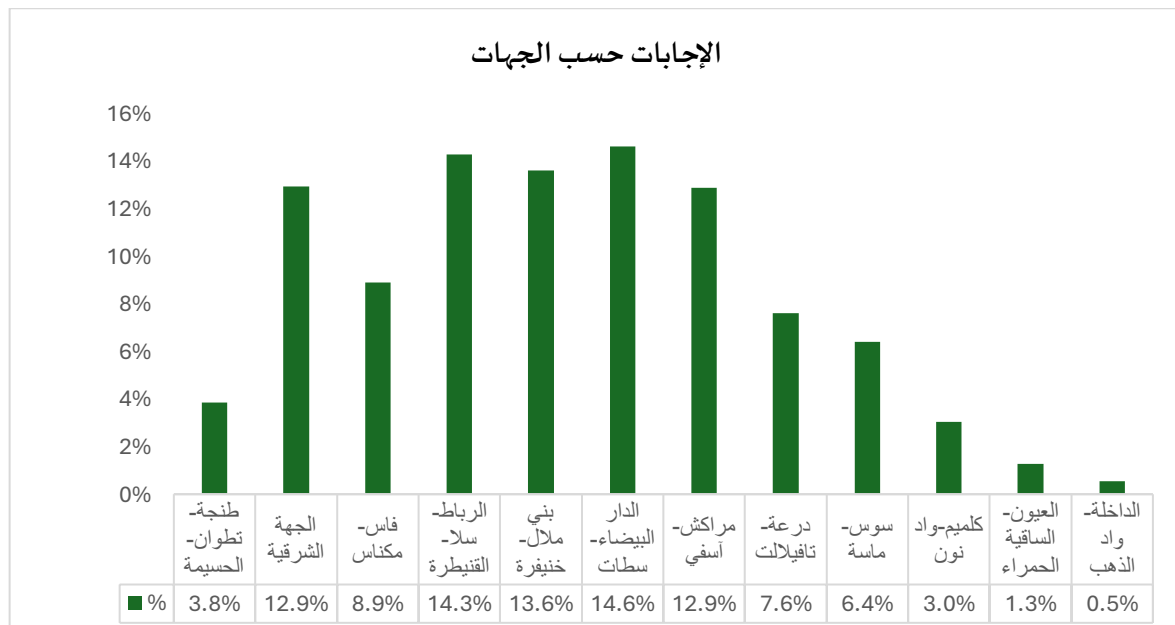
وعلى مستوى وسط الإقامة، يُلاحظ أن أغلبية الإجابات واردة من الوسط القروي (56.7 في المائة مقابل 43.3 في المائة في الوسط الحضري). ويعكس هذا التوزيع تنامي الانتظارات بتحقيق إدماج اقتصادي أقوى داخل المجالات القروية، حيث لا تزال برامج الدعم ضعيفة الحضور أو غير ملائمة بشكل كافٍ لحاجيات وخصوصيات هذه المناطق.



ومن حيث الوضعية المهنية، يمثل العاملون في القطاع العام نسبة 29 في المائة، يليهم أجراء القطاع الخاص بنسبة 22.3 في المائة، وحاملو المشاريع الصغيرة جداً والصغرى بنسبة 8.2 في المائة، والطلبة بنسبة 7.6 في المائة، والعاطلون عن العمل سواء كانوا حاصلين على شهادات أم لا بنسبة 11.2 في المائة، وفئات مهنية أخرى بنسبة 21.6 في المائة. كما تُضيف الإجابات المفتوحة مزيداً من التفاصيل حول الوضعية المهنية للمستجوبين، مثل المقاولين الذاتيين الذين لم يكتمل بعد تسجيل مشاريعهم لدى السلطات المختصة، أي أنهم "في طور اكتساب صفة تاجر"، والفاعلون في مجال تنظيم المناسبات والأنشطة المختلفة، وأرباب المطابع، والطهاة، والطلبة-رواد الأعمال، أو الأشخاص النشطون دون صفة مهنية رسمية معترف بها.



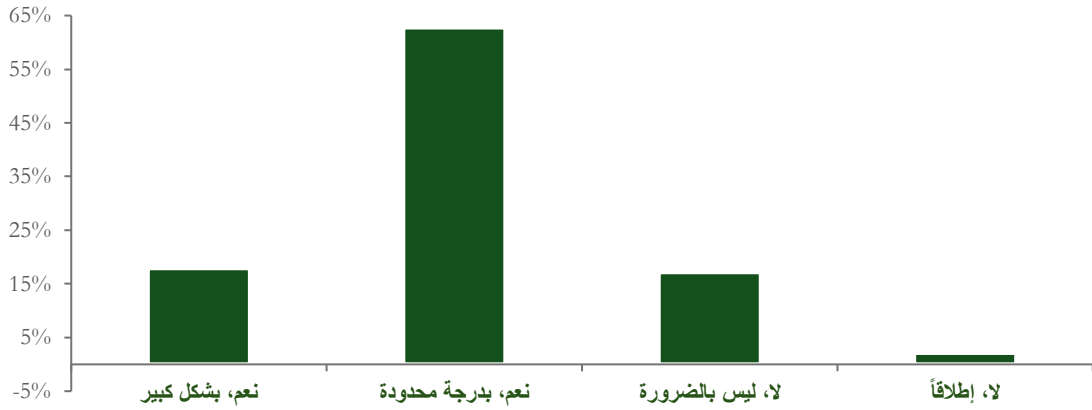
وعلى صعيد التوزيع الجغوي، تأتي في الصدارة جهة الدار البيضاء-سطات (14.6 في المائة)، متبوعة بجهات الرباط-سلا-القنيطرة (14.3 في المائة)، وبني ملال-خنيفرة (13.6 في المائة)، والجهة الشرقية (12.9 في المائة)، ومراكش-أسفي (12.9 في المائة). وفي المقابل، تُسجل مشاركة محدودة للجهات الجنوبية للمملكة (كلميم، العيون، الداخلة).



التصور العام حول المقاولات صغيرة الحجم

تُكشِفُ نتائج الاستشارة المواطنين عن نظرةٍ يَغلِب عليها التحفُّظ بشأن مدى جاذبية هذا الصنف من المقاولات (المقاولات الصغيرة جداً والصغرى). فمن بين 1.501 مشاركاً أجابوا عن السؤال بشأن تقييمهم لجاذبية هذا النوع من المقاولات، اعتبر 17.9 في المائة فقط هذا النموذج جذاباً بشكل كبير، في حين رأى 62.8 في المائة أنه له جاذبية محدودة. وفي المقابل، اعتبره 17.2 في المائة بأنه "ليس بالضرورة جذاباً"، بينما رأى 2.1 في المائة أنه "غير جذاب إطلاقاً".

هل تَرَوْنَ أن المقاولات صغيرة الحجم (الصغيرة جداً والصغرى) ذات جاذبية بالمغرب؟



الدوافع لإنشاء مقاولات صغيرة جداً أو صغرى

العوامل المحفِّزة لإنشاء هذه الفئة من المقاولات ترتبط في المقام الأول بحاجيات واقعية بشكل كبير:

- الرغبة في الاستقلالية عن المشغِّل (32 في المائة)؛
- الرغبة في مواجهة حالة البطالة (30 في المائة)؛
- الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من المرونة تمكِّنهم من التوفيق بين الحياة المهنية والمسؤوليات الأسرية (30 في المائة).

ومن الأسباب الأخرى المطروحة غيابُ آفاق الترقية في سياق العمل المأجور (22 في المائة)، والرغبة في الاستفادة من الفرص المتاحة في مجال المقاولات (19 في المائة)، وتحسين الدخل غير الكافي (17 في المائة)، ومواصلة نشاط اقتصادي عائلي (8 في المائة).

وتُظهر هذه النتائج أن ريادة الأعمال على نطاق صغير مدفوعة في الغالب بالحاجة والاضطرار، وليست نابعةً من منطق الابتكار أو من مشروع استراتيجي للاستثمار.

مستوى الاطلاع على برامج الدعم العمومية وتقييم أثرها

تُشير النتائج إلى أن الوصول إلى المعلومات حول برامج الدعم العمومي، رغم تعددها، لا يزال محدوداً وأنها غالباً غير واضحة بالنسبة للمستفيدين المحتملين. كما يُبرز الفارق الكبير بين المعرفة الجزئية والكاملة

الحاجة إلى تعزيز وضوح هذه البرامج، وتبسيط المعلومات المتعلقة بها، وتوسيع نطاق نشرها لتشمل جميع الفئات المستهدفة.

وهكذا، فإنَّ درجة معرفة المشاركات والمشاركين ببرامج الدعم الموجَّهة للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى تتراوح بين المعرفة الجزئية (72 في المائة) أو المنعدمة (20 في المائة)، بينما لا تتعدى نسبة المُصَرِّحين بمعرفتهم التامة بهذه البرامج ثمانية (8) في المائة.

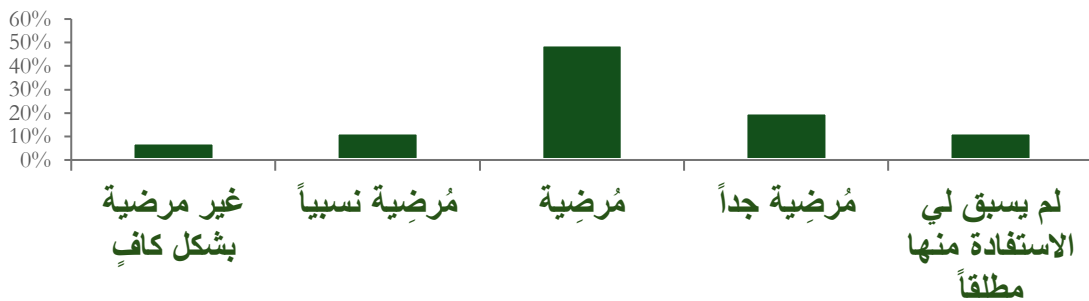
هل أنتم على علم بالبرامج العمومية الداعمة والممولة للمقولة الصغيرة جداً والصغرى؟



ومن بين المشاركين الذين لديهم معرفة بهذه البرامج سواء كانت كلية أو جزئية أو سبق لهم الاستفادة منها:

- 20.1 في المائة يرونها "مُرضية جداً".
- 49.2 في المائة يرونها "مُرضية".
- 11.7 في المائة يرونها "مُرضية نسبياً".
- 7.4 في المائة يرونها "غير مُرضية بشكل كافٍ".
- 11.6 في المائة يصرِّحون بعدم استفادتهم منها مطلقاً.

بالنسبة لبرامج الدعم والتمويل العمومية، ما هو تقييمكم لجودتها في حال كنتم تعلمون بها واستفدت منها؟

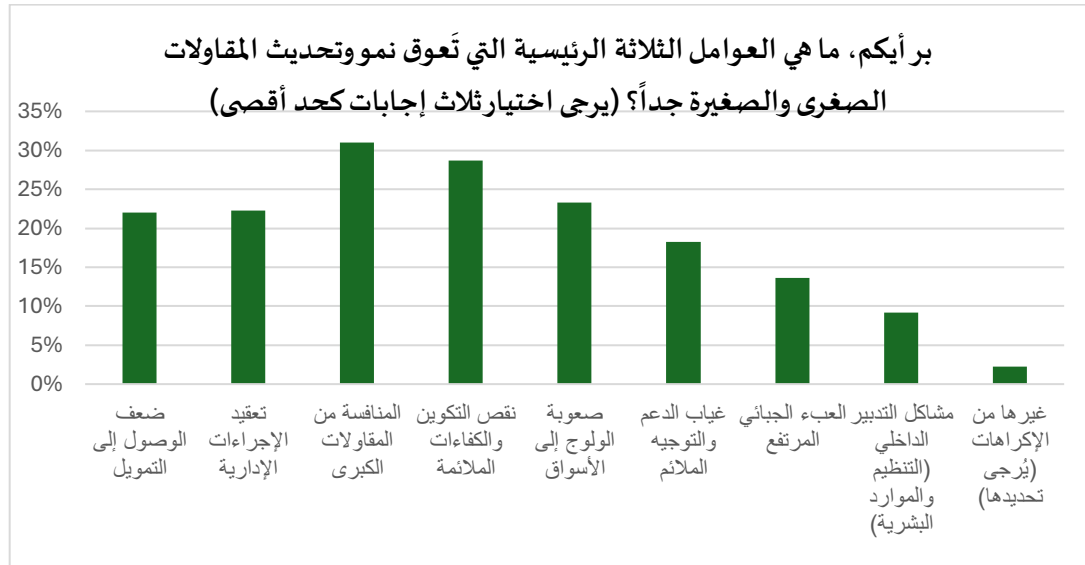


العوائق التي تقف في طريق نمو وتحديث المقاولات الصغيرة جداً والصغرى

تكشفت الإجابات أن ثمة مجموعة من العوائق أو الكوابح الرئيسية التي تحد من قدرة هذه المقاولات على تحقيق النمو والتحديث، تتمثل في:

- المنافسة من المقاولات الكبرى (31 في المائة).
- نقص التكوين والمهارات الملائمة (28.7 في المائة).
- صعوبة الولوج إلى الأسواق (23.3 في المائة).
- تعقيد الإجراءات الإدارية (22.2 في المائة).
- نقص إمكانية الحصول على التمويل (22 في المائة).

وتُضاف إلى هذه العراقيل عقبات أخرى، تتجلى في نقص الدعم والتوجيه الملائم (18.3 في المائة)، إلى جانب ارتفاع العبء الضريبي (13.7 في المائة)، ومشاكل التدبير الداخلي (9.2 في المائة).

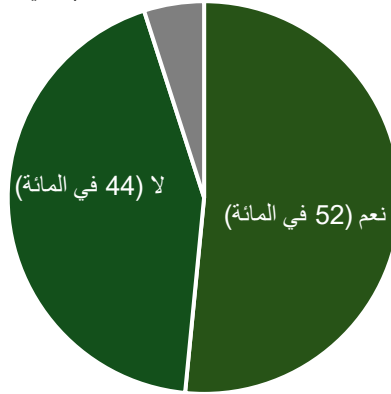


تُظهر هذه النتائج أن بعض القضايا التي يعتبرها المشاركون أولوية ترتبط أساساً بعوامل بنيوية، من قبيل التكوين والمواكبة والحكامة والوصول إلى الأسواق. في حين يُنظر إلى جوانب أخرى، مثل العبء الضريبي، على أنها أقل تأثيراً في تحديد الأولويات.

تمثّلات أصحاب المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة حول الارتقاء في حجم المقاولات

تُفيد الإجابات أن غالبية أصحاب المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة يُعبّرون عن رغبتهم في تطوير أعمالهم بحوالي 52 في المائة، غير أن جزءاً مهماً منهم يظل متردداً، بحيث أن 44 في المائة لا يعتزمون القيام بذلك مطلقاً، و5 في المائة ليس لديهم قرار بشأن توسيع حجم المقاولات من عدمه.

إذا كنتم تُسيرون مقاولاً صغيراً جداً أو صغيراً، هل تعتزمون توسيع حجمها؟
لا أعرف (5 في المائة)



1. تحليل تمثيلات المشاركين والمشاركين عبر شبكات التواصل الاجتماعي

سُجِّلَت صفحات المجلس على شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك وإنستغرام ولينكدن) تفاعلات من قبل عدد من حاملي المشاريع وأصحاب المقاولات الصغيرة الحجم، عبّروا من خلالها عن الصعوبات التي تَعْرِضُهُمْ. وثَمَّة أربعة محاور رئيسية يُمكن استخلاصها من الملاحظات والتفاعلات المعبر عنها كالتالي:

1. تشخيص البيئة المقاولاتية

تكشف الشهادات عن أزمة ثقة واسعة النطاق في مناخ الأعمال، ويتجلى ذلك في مظاهر متعددة:

- الفساد، الربونية، وغموض آليات الدعم:

"الرَّشْوَةُ والرَّبُونَةُ والمُخْسُوبَةُ هي السَّبَبُ الرئيسي فَالْقَسَلُ ذِيَالُ المقاولات الصغرى".

"التأسيس لمشروعية الرشوة والمحسوبية كآلية لإنجاز المشاريع".

- غياب تكافؤ الفرص في الولوج إلى الصفقات العمومية:

« Les marchés publics (accès/concurrence/transparence/imposition) sont verrouillés. »

- هيمنة المقاولات الكبرى على القطاعات الحيوية:

"احتكار الشركات الكبرى للسوق"

« Il est impossible de rivaliser avec les grandes entreprises qui raflent tous les appels d'offres. »

2. العوائق المستمرة أمام النمو والتحديث:

يُظهِر عدد من الشهادات صعوبات مزمنة تواجه هذه الشريحة من المقاولات، تتعدّد أشكالها وتتكّثر:

- التمويل: كايح رئيسي

"انعدام الدعم أو التمويل كَيْفَما كان نوعه".

« Un fois tu as ton crédit, blocage de la banque pour débloquer l'argent. ».

- التعقيدات الإدارية:

« La bureaucratie décourage même les plus motivés. »

- ضعف المواكبة واختلال آليات الدعم:

"مراكز المواكبة يحتاجون إلى مواكبة".

"في برنامج فرصة، تم تمويل مشاريع الريكلام وأقصى أصحاب المشاريع الجادة".

- ضعف الكفاءات المقاولاتية:

"ضعف التكوين الإداري وغياب الكفاءات".

"التحدي هو قلّة الخبرة وضعف التكوين فُالمقاولات".

3. الدعوة إلى إصلاح هيكلي وشامل للمنظومة

من جهة أخرى، تقدّم عدد من المشاركات والمشاركين باقتراحات وتوصيات تهم مراجعة وإصلاح المنظومة الداعمة للمقاولات صغيرة الحجم، منها:

- تعزيز التنسيق المؤسسي:

"ينبغي تكامل وتظافر جهود التكوين المهني، وزارة الداخلية، التجارة والصناعة، الجمارك، الوزارة الأولى، ووزارة الخارجية".

- دعم الابتكار والتكنولوجيات الحديثة:

« Il faut inculquer la culture de l'IA et des technologies dans nos systèmes éducatifs. »

- المواكبة المستدامة على المدى الطويل:

"عدم اعتماد وسيلة تمكّن المستخدم ذو خبرة لخلق شركة مع مواكبة لسنة حتى يحسّ بنفسه قادرا على الاستمرار".

4. الحاجة إلى الثقة والمصداقية والمشاركة الفعلية:

تكشف الشهادات عن شعور بالتمهيش وغياب الثقة في آليات الحوار والتشاور العمومي، حيث تم التعبير عن ذلك عبر المحاور التالية:

- الشك في جدوائية التشاور المؤسسي:

"شئو المقابل اللي غادي نُعطيو لنا؟ الفائز ما بقاش مسألّك".

"استشارة العموم تبدو وكأنها تقول لنا: ها نحن نهتم بالمقاولات الصغيرة".

"المقاول يحتاج فقط إلى التمويل والانخراط الحقيقي للدولة لإنعاش العجلة الاقتصادية".

الملحق رقم 4: مؤطرات وجداول

البرنامج/سنة الإطلاق	الجهة المكلّفة بالتنفيذ	الأهداف	الفئة المستهدفة (و/أو الميزانية)	الآليات	النتائج والأثر	الصعوبات والإكراهات
برنامج انطلاقة (2020)	القطاع البنكي – مؤسسة "تفويلكم"	تسهيل حصول المقاولين الشباب والمقاولات الصغيرة على التمويل.	ميزانية بثمانية (8) ملايين درهم (ضمانات).	قروض بفوائد منخفضة؛ ضمانات من الدولة؛ مواكبة تقنية ومالية.	تم صرف 8.7 مليون درهم؛ استفادة 32.000 من المقاولات.	صعوبات في الولوج إلى مصادر التمويل بالنسبة لبعض فئات المقاولين (الحرفيون والتجار والمقاولون الذاتيون وغيرهم)، مع تسجيل معدل رفض مرتفع نسبياً لطلبات التمويل، ما يُعزى إلى ضعف جودة المشاريع المقترحة تمويلها.
برنامج تطوير – نمو أخضر (2020)	وزارة الصناعة والتجارة – الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغيرة والمتوسطة (Maroc PME)	دعم المقاولات في تنفيذ مشاريع بيئية ومستدامة.	المقاولات الصغرى والمتوسطة برقم معاملات سنوي ما بين 10 ملايين و200 مليون درهم، والتي تمتلك مشروعاً للتنمية المستدامة تنقّده على مدى السنوات الثلاث القادمة.	تقديم منح وإعانات مالية لفائدة المشاريع الصديقة للبيئة، وتقديم الدعم للابتكار من أجل نمو بيئي.	في سنة 2022، قام البرنامج بمواكبة 84 مستفيد.	المقاولات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى تُضغّ تركيزها على ضمان استمرارها في السوق والبقاء. ضعف الوعي بالقضايا البيئية. تأثير محدود من حيث عدد المستفيدين.
آليات صندوق محمد السادس للاستثمار (2021)، وبخاصة آلية التمويل عبر الدّين الثّانوي	وزارة الاقتصاد والمالية – صندوق محمد السادس للاستثمار (FM6)	دعم الإقلاع الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19 في القطاعات الاستراتيجية.	15 مليار درهم مغربي من الميزانية العامة للدولة.	الاستثمارات المباشرة والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والدعم في مختلف القطاعات.	-	ضعف ولوج المقاولات متناهية الصغر والصغرى جداً والصغرى إلى المنتجات التمويلية للصندوق.
برنامج فرصة (2023)	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	تمويل ومواكبة 10.000 مشروع للمقاولين الشباب سنوياً.	10.000 حامل مشروع شاب سنوياً.	قروض شرف بدون فائدة، التكوين في التعلّم الإلكتروني للمشاريع المنتقاة، احتضان المشاريع لمدة شهرين ونصف الشهر.	استفاد من الدعم 21.200 حامل مشروع خلال نسختي 2022 و2023.	نطاق محدود للفئة المستهدفة وعدد محدود من المستفيدين مقارنة بالطلب (توصل البرنامج ب 300.000 طلب للاستفادة من الدعم).
نظام الدعم الخاص الموجّه للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة (ميثاق الاستثمار، 2022)	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلّفة بالاستثمار والتفانيّة وتقييم السياسات العمومية (المراكز الجهوية للاستثمار)			-	نظام في طور الإعداد.	

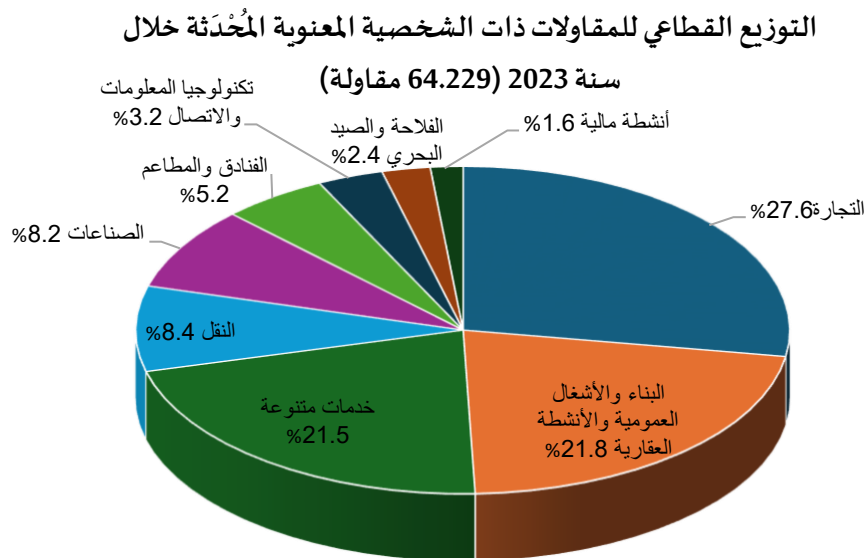
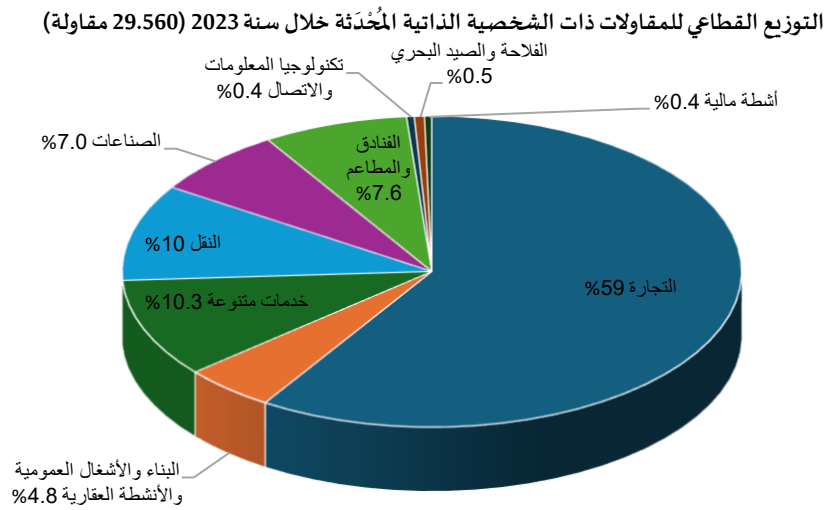
مصنوفة: بعض برامج المواكبة الموجّهة لتعزيز قدرات المقاولات وحاملي المشاريع في المغرب						
البرنامج/سنة الإطلاق	الجهة المكلّفة بالتنفيذ	الأهداف	الفئة المستهدفة (و/أو الميزانية)	الآليات	النتائج والأثر	الصعوبات والإكراهات
المصنع النموذجي لبرنامج إنماء (2011)	وزارة الصناعة والتجارة – الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة (Maroc PME)	تحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة داخل المصنع النموذجي لبرنامج إنماء من خلال تطبيق مبادئ "التصنيع الخالي من الهدر" ¹¹⁸ ضمن النسيج الصناعي المغربي.	حوالي 100 مقاولة سنوياً.	تشخيص الأداء، توفير التمويل لتحسين إدارة العمليات، توفير الدعم التكنولوجي.	1349 مقاولة مستفيدة (مقاوالت صغيرة جداً ومتوسطة في 2022، وهو ما يحد من تأثيره على نطاق واسع. ملائم أكثر للمقاوالت المتوسطة الصناعية.	البرنامج اقتصر على 48 مقاولة صغيرة جداً ومتوسطة في 2022، وهو ما يحد من تأثيره على نطاق واسع. ملائم أكثر للمقاوالت المتوسطة الصناعية.
برنامج أنا مقاول (دجنبر 2023)	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والكفاءات	مواكبة حاملي المشاريع في مختلف مراحل إنشاء وتسيير المقاولة.	الوحدات الاقتصادية غير المنظمة؛ المقاوالت الصغيرة جداً؛ المقاولون الذاتيون؛ حاملو المشاريع. 100.000 مستفيد. ميزانية بقيمة 600 مليون درهم.	منصة رقمية للتكوين والمواكبة، وخدمات مخصّصة للمستفيدين من هذا البرنامج.	الأثر المحتمل يعتمد على نطاق الخدمات المقدّمة والتتبّع البعدي.	نقص التتبّع بعد التكوين، الاعتماد بشكل كبير على المواكبة عن بعد.
برنامج نواة (2021)	الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة (Maroc PME)	مواكبة المشاريع في مراحل الإعداد والولوج إلى التمويل.	دعم 10.000 مستفيد سنوياً، منهم 6.000 مقاولة صغيرة جداً و4.000 مقاول ذاتي.	مساعادات مالية، مواكبة لإنشاء المقاولة، تأطير تقني.	في 2022، مكّن البرنامج من مواكبة 1.213 مستفيد.	مواكبة لا تراعي خصوصيات المقاولة بالقدر الكافي: التعامل مع المقاوالت المستفيدة في شكل مجموعات يقلل من قدرة البرنامج على تلبية الاحتياجات الفردية لكل مقاولة. برنامج غير معروف بالقدر الكافي: ضعف التواصل بشأن نتائج وإنجازات البرنامج.
نظام المقاول الذاتي (2015)	وزارة الصناعة والتجارة – الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة (Maroc PME) – هذا البرنامج أصبح ابتداء من 2021 تحت وصاية وزارة الإدماج	الانتقال بأنشطة المستفيدين من القطاع غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، من خلال تحفيزات ضريبية وتسهيلات إدارية.	إدراج 1.9 مليون شخص ينشطون في القطاع غير المنظم في الاقتصاد المنظم. 1.2 مليون طالب وخريج مؤسسات	إجراءات التسجيل مبسّطة؛ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة؛ معدّل ضريبة مخفّض.	تم تسجيل 440.916 مقاول ذاتي مع نهاية 2024.	معدلات استمرار المقاولة ضعيفة؛ لا يسمح بتشغيل أجراء؛ قيود على رقم المعاملات؛ قيود ضريبية إضافية؛ صعوبة الولوج إلى التمويل البنكي.

¹¹⁸ التصنيع الخالي من الهدر (Lean Manufacturing) هو منهج في إدارة الإنتاج طوّره شركة تويوتا موتور خلال الثمانينات، ثم انتشر استخدامه على نطاق واسع في العالم، ويهدف إلى تقليل وقت التشغيل المطلوب للإنتاج، من خلال إزالة جميع الأنشطة والعمليات التي لا تضيف قيمة حقيقية. فهذا عموماً يعني استخدام أقل شيء في عملية التصنيع الواسع، أي مساحة تصنيع أقل، وجهد أقل للأفراد، ووقت أقل، ورأس مال أقل، وبقليل من العيوب.

خارطة الطريق للتشغيل (2025)	الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	التكوين المهني، و50.000 متدرب.			
رئيس الحكومة، وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المراكز الجهوية للاستثمار/الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	تحفيز التشغيل في مناصب قارة، وذلك من خلال الدعم الموجّه للاستثمار المنتج للمقاولات الصغرى جداً والشباب العاطلون عن العمل، النساء، القرويون. وتوطن هذه الآليات والبرامج تريباً.	دعم المقاولات الصغرى جداً والصغرى الحاملة لمشاريع استثمارية تتراوح قيمتها بين 1 و50 مليون درهم، الشباب العاطلون عن العمل، النساء، القرويون. الميزانية الإجمالية هي 15 مليار درهم، 12 مليار درهم مخصصة لاستثمارات المقاولات الصغرى جداً والصغرى.	تقديم منح استثمارية من خلال ميثاق الاستثمار، ودعم التكوين بالتناوب، ومواكبة المقاولات الصغرى جداً من طرف المراكز الجهوية للاستثمار، وتوحيد برامج الإدماج، والمساعدة على التشغيل.	إحداث 1.45 مليون منصب شغل في أفق 2030، إلى جانب إحداث لجنة وزارية للتشغيل ووحدة لتجميع المعطيات المرتبطة بمجال التشغيل.	ضعف محتوى الشغل (بنسبة 0.23 في المائة)، وارتباط النشاط الاقتصادي (وخاصة القطاع الفلاحي وفرص الشغل المرتبطة به) بالظروف المناخية، ومحدودية القدرات التنفيذية على المستوى المحلي، والحاجة إلى التطبيق المحكم للسياسات والإجراءات، واستمرار ضعف إشراك الفاعلين الترابيين.

مؤطر رقم 1: نسيج مقاولاتي لا يزال متمركزاً حول ثلاثة قطاعات رئيسية ذات قيمة مضافة منخفضة

تُظهر البيانات المتعلقة بإنشاء المقاولات في المغرب تركيزاً عالياً في قطاع التجارة، حيث يمثل 27.58 في المائة من المقاولات ذات الشخصية المعنوية و59.02 في المائة من الأشخاص الذاتيين، وذلك لما يتميز به هذا النشاط من سهولة في الولوج وليونة على مستوى الشروط المطلوبة لمزاوَلته. غير أن هذا القطاع يحقق قيمة مضافة ضعيفة، حيث يقتصر أساساً على أنشطة التوزيع والبيع دون تأثير كبير على مستوى الابتكار والإنتاجية. كما تحظى قطاعات الخدمات المتنوعة والبناء والأشغال العمومية والنقل بنسبة تمثيلية مهمة، خاصة بين الأشخاص المعنويين، وهو ما يعكس دورها الأساسي في تطوير النسيج الإنتاجي الوطني. وفي المقابل، لا تزال نسبة مساهمة قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأنشطة المالية في الناتج الداخلي الخام في المغرب ضعيفة، وذلك على الرغم مما تشكل من قيمة مضافة عالية.



المصدر: مقياس إنشاء المقاولات (المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية).

مؤطر رقم 2: المقاولات النسائية في المغرب – تقدّم هش وإمكانات يتعين تحريرها

دينامية واعدة تعترض مسارها عقبات كثيرة

تُحقّق المقاولات النسائية في المغرب تطوراً مُسجّعاً، وإن كان ذلك لا يزال دون المعدلات العالمية وأقل من حيث مستوى الأداء مقارنةً ببعض الدول المجاورة⁽¹⁾. وتُظهر أرقام البنك الدولي (2023)⁽²⁾ أن حوالي 12.3 في المائة من المقاولات المغربية تُديرها نساء، وهو رقم قريب من نسبة 12.8 في المائة التي تقدّرهما المصادر الوطنية⁽³⁾. كما أن هذه المقاولات، وهي في معظمها مقاولات صغيرة الحجم تُنشط ضمن القطاع غير المنظم، تعاني صعوبات في تحقيق النمو والتحديث، رغم وجود مبادرات لدعمها⁽⁴⁾.

تركيز قطاعي للمقاولات النسائية: الخدمات والأنشطة الاجتماعية

يُشير المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة في تقريره عن المقاولات ذات الشخصية المعنوية النشيطة (التقرير السنوي 2024) إلى أن المقاولات التي تسيّرهن نساء تتركز في قطاعات خاصة كالآتي:

- الصحة والعمل الاجتماعي: 40.5 في المائة.
- أنشطة خدماتية أخرى: 39.8 في المائة (بما فيها 30.2 في المائة لأنشطة الحلاقة وخدمات التجميل).
- التعليم: 29.7 في المائة.
- إلا أن النساء أقل تمثيلاً في بعض القطاعات الأخرى:
- النقل والتخزين: 10.2 في المائة.
- البناء: 8.9 في المائة.
- الصناعات الاستخراجية: 8.6 في المائة.

ويُشير هذا التوزيع إلى وجود تخصص ملحوظ للمقاولات النسائية في مجالات الأنشطة الخدماتية وأنشطة العمل الاجتماعي، ما يعكس إلى حدٍ ما الصور النمطية ذات الصلة بالنوع الاجتماعي التي لا تزال تؤثر على الخيارات القطاعية للنساء المقاولات.

دينامية المقاولات النسائية حديثة النشأة:

تُسيّر النساء 18 في المائة من المقاولات ذات الشخصية المعنوية التي يقل عمرها عن سنتين⁽⁵⁾. ومع ذلك، فإن هذه النسبة تنخفض إلى 13.1 في المائة بالنسبة للمقاولات التي يتجاوز عمرها عشر سنوات. ويسلط هذا التراجع الضوء على التحديات المالية والبنوية التي تزداد حدةً مع تطور المقاولات النسائية، كما أنه يؤشر كذلك على قدرتها المحدودة على الاستمرار.

عقبات بنىوية: التمويل والعلاقات المهنية

- **الولوج إلى التمويل:** تواجه النساء المقاولات صعوبات في الولوج إلى التمويل بسبب شروط الضمان غير الميسرة التي تفرضها البنوك⁽⁶⁾. ففي سنة 2023، تشير الأرقام إلى أن 14.6 في المائة فقط من المقاولات ذات الشخصية المعنوية النشطة التي حصلت على قروض بنكية كانت مقاولات نسائية، مقارنة بنسبة 85.4 في المائة من المقاولات المسيرة من الرجال، وهو ما يشير إلى وجود اختلال كبير في الولوج إلى التمويلات⁽⁷⁾.
- **الشبكات المهنية:** تعاني النساء من ضعف الوصول إلى شبكات العلاقات المهنية والاستفادة من خبرات المؤطرين والشركاء الماليين، وهو ما يحول دون تعزيز تنافسيتهن ويعوق نمو أنشطتهن المقاولاتية⁽⁸⁾.
- **الحواجز الاجتماعية والثقافية:** لا تزال المعايير التقليدية تتحكم في توزيع الأدوار الاجتماعية، لا سيما في المناطق القروية، كما أن الأعباء الأسرية تحد من قدرة النساء على تخصيص الوقت والموارد اللازمة لإدارة مشاريعهن.

(1) يبلغ متوسط معدل المقاولات النسائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 17 في المائة (Woman entrepreneurship, Banque mondiale).

(2) المصدر نفسه.

(3) المذكرة الإخبارية التي أصدرتها في 8 مارس 2021 المندوبية السامية للتخطيط بمناسبة اليوم العالمي للمرأة.

(4) من بين هذه المبادرات، تهدف "She Industriel" إلى تشجيع ريادة الأعمال النسائية في القطاع الصناعي، وذلك من خلال تقديم التكوينات وتيسير الوصول إلى التمويل. بينما تسعى مبادرة "سيدتي المقاول"، والتي أطلقها المركز الجهوي للاستثمار لجهة فاس مكناس، إلى دعم النساء المقاولات عبر ورشات عمل وأنشطة تأطيرية وحلول تمويلية.

(5) التقرير السنوي للمركز المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة (OMTPME)، لعام 2024.

(6) <https://www.banquemoniale.org/fr/news/press-release/2020/02/16/world-bank-group-launches-initiatives-supporting-women-entrepreneurs>

(7) المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق.

(8) <https://www.banquemoniale.org/fr/news/press-release/2017/10/12/statement-on-women-entrepreneurs-finance-initiative-we-fi>

مؤطر رقم 3: التحديات والفرص في مجال تمويل المقاولات الناشئة في المغرب

يحتل المغرب المرتبة السادسة على مستوى القارة الإفريقية من حيث جلب التمويل للمقاولات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا، بحصيلة بلغت 82 مليون دولار أمريكي في سنة 2024، موزعةً على 25 معاملة، وذلك وفقاً للتقرير السنوي لصندوق "بارتيك أفريكا" (PARTECH AFRICA)¹. ويأتي المغرب سادساً في هذا التصنيف بعد "الوجهات الخمس الكبرى" (BIG5) للاستثمار في إفريقيا، وهي نيجيريا وجنوب إفريقيا ومصر وكينيا وغانا، والتي لا تزال تهيمن على القارة بفضل أسواقها الكبرى وقدرتها على الاندماج بشكل أفضل على الصعيد الإقليمي.

ويحتل المغرب هذه المرتبة المتميزة في قلب سياق عالمي يتسم بتقلص تدفقات الاستثمار، كما يعكس هذا الأداء الجهود الكبيرة المبذولة من أجل هيكلة مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية المغرب كقطب تكنولوجي في إفريقيا.

ومع ذلك، لا يزال ثمة بعض التحديات الكبرى، حيث تعاني المقاولات الناشئة من عدم توفر الاستثمارات على شكل المساهمة في رأس المال من الفئة المتوسطة (TICKETS INTERMEDIAIRES)، وذلك بمبالغ تتراوح قيمتها بين 15 و50 مليون درهم، وهي مبالغ تبقى أكبر من قدرات صناديق رأس المال المجازفة المحلية وأصغر من أن تجذب المستثمرين في الأسهم الخاصة. وعلاوة على ذلك، فإن حجم السوق المغربية الصغير نسبياً، إلى جانب قدرتها المحدودة على الاندماج إقليمياً في السوق الإفريقية، يشكل عائقاً رئيسياً. وتُحد هذه القيود من قدرة المقاولات الناشئة المغربية على تحقيق النمو سواء إقليمياً أو دولياً، ومن ثم تُضعف فرصها في التوسع.

بيئة أعمال تركز على مرحلتَي الإنشاء وبدء النشاط

يتوجّه التركيز في بيئة الأعمال في المغرب بشكل أساسي إلى مرحلتَي الإنشاء وبدء النشاط، مع إعطاء اهتمام محدود بمرحلتَي النمو والتوسع (SCALING-UP).

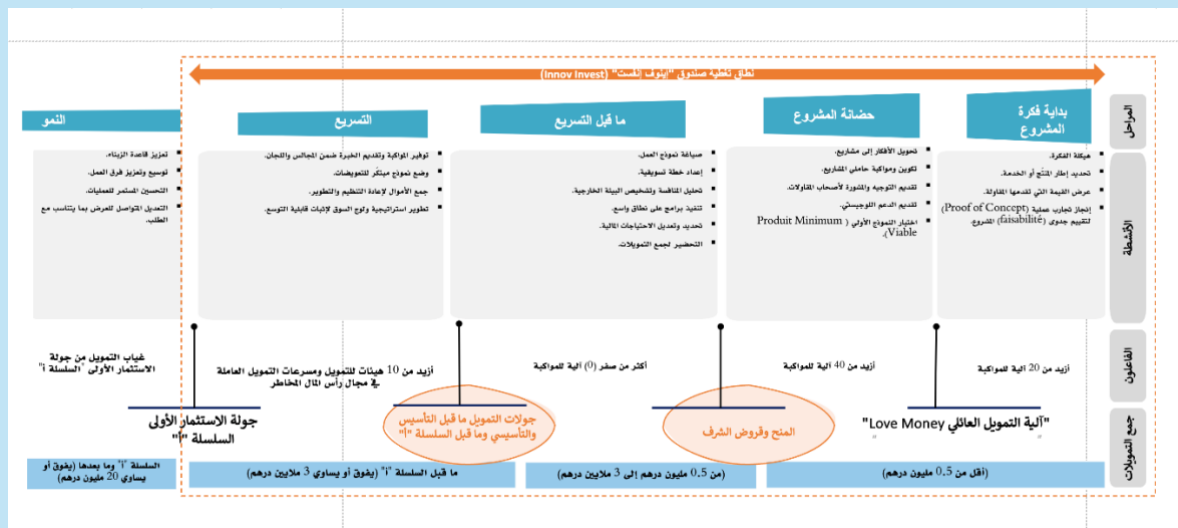
- تشمل آليات التمويل الرئيسية المنح وقروض الشرف، إلى جانب التمويلات التي تعبئها المقاولات سواء خلال مرحلة ما قبل التأسيس (PRE-SEED FUNDING) أو في أثناء مرحلة التمويل التأسيسي (SEED FUNDING)، إضافة إلى التمويل الذي تجلبه المقاولات في مرحلة ما قبل السلسلة "أ" (PRE-SERIE A)، حيث غالباً ما لا تصل التمويلات المجمعة فيها إلى 20 مليون درهم مغربي.

- يوفر صندوق "إينوف إنفست" (INNOV INVEST) مجموعة من العروض التمويلية، من بينها:

- مُنْتَج "تِيك سْتَارْت" (TECH START)، والذي يَمُنح إعانات مالية غير مُسترجعة تخصّص لتغطية نسبةٍ تصل إلى 80 في المائة من النفقات المرتبطة بتحقيق المشروع.
- مُنْتَج "تِيك بُوسْت" (TECH BOOST)، وهو عبارة عن قرض شرف يمكن أن تصل قيمته إلى 750.000 درهم لفائدة المقاولات الناشئة التي تقدم مشاريع مبتكرة.
- برنامج "إِنُوف ريسك" (INNOV RISK) وبرنامج "إِنُوف ديف" (INNOV DEV) عبارة عن قروض تشاركية مخصصة للمراحل الأولى والمتقدمة للمقاول، بسقف يتراوح بين 2 و3 ملايين درهم.

نقص في التمويل لمرحلة التوسع (SCALING-UP)

تعاني بيئة الأعمال من نقص واضح في الاستثمارات ضمن السلسلة الأولى للتمويل تحت اسم "السلسلة أ" وما بعدها، وهي مَحَطّة تمويلية ضرورية لمواكبة المقاول الناشئة خلال مرحلة تعزيز التوسع. ويبدو أن هذا النقص يشكل عائقاً يحول دون قدرتها على التوسع في فتح أسواق جديدة على الصعيدين الإقليمي والدولي.



المصدر: مؤسسة "تمويلكم".

آليات تمويل واحدة بحاجة للتتبع والمواكبة

- المستثمر المساند (BUSINESS ANGELS): قد يكون له دور مهم في تمويل المقاولات الناشئة في المغرب، وذلك من خلال تعبئة التمويلات والخبرة وشبكات العلاقات. ويعرّف القانون رقم 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني المستثمر المساند بأنه شخص طبيعي يتوفر على الخبرة والتجربة والكفاءة المهنية الكافية في مجالي المال والاستثمار، ويمتلك إمكانيات مالية تؤهله للمساهمة في إحدى عمليات التمويل التعاوني. ويتيح هذا الإطار للمستثمرين المساندين الحصول على اعتراف رسمي كشركاء محتملين للمقاولات حديثة النشأة المبتكرة.

هذا، وقد أدرج قانون المالية لسنة 2018 آلية تحفيزية ضريبية تهدف إلى تشجيع المساهمة في رأس مال هذه المقاولات، مع خصم ضريبي في حدود 200.000 درهم لكل مقاول، بنسبة 30 في المائة من حصيلتها الخاضعة للضريبة. ورغم أن هذه المبادرة مشجعة، إلا أنها تخضع لشروط معينة، منها ضرورة الاحتفاظ بالأسهم لمدة لا تقل عن أربع سنوات تُسَلَّم بعد انتهاء الأموال المُكْتَتَبَة إلى صاحب المشروع خلال السنة المحاسبية.

ومع ذلك، تجدر الملاحظة أنه ثمة تحديات لا تشجع المستثمر المساند على القيام بهذا الدور، ومنها ضرورة تعزيز حضور المقاولات الناشئة، وتوسيع نطاق التحفيزات الضريبية، وتبسيط الإجراءات الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن تعزيز عمليات تحسيس المستثمرين المحتملين بأهمية مساهمتهم في بيئة الأعمال الرفُح من مشاركتهم في دعم تطوير المقاولات حديثة النشأة المبتكرة في المغرب.

- التمويل التعاوني (CROWDFUNDING/FINANCEMENT COLLABORATIF): لا تزال هذه الآلية، والتي يُوْطَرها القانون رقم 15.18، في بداياتها في المغرب. ومع حَصْر عدد المنصات التي يمكن لشركة التمويل التعاوني تسييرها في ثلاث منصات معتمدة فقط، ووضع سقف أقصى للمبالغ التي يمكن جمعها في إطار هذا التمويل، ووجود إجراءات إدارية معقدة، فإن الإقبال على التمويل التعاوني سَيَبْقَى محدوداً.

- حاضنات ومُسَرِّعات الأعمال: تلعب هذه الآليات دوراً حيوياً في توفير التأييد والتمويل والموارد للمقاولات الناشئة. غير أنها في المغرب تتركز بشكل أساسي في المناطق الحضرية الكبرى، مع مشاركة محدودة من المقاولات الكبرى. وبإمكان توسيع نطاق هذه المبادرات لتشمل مناطق أخرى وزيادة مشاركة المقاولات الخاصة أن يُعَزَّزَ من فعاليتها.

(1) بارتيك أفريقيا (PARTECH AFRICA) هي منصة استثمار مخصّصة للمقاولات الناشئة في مجال التكنولوجيا في إفريقيا، يصدر عنها تقرير سنوي يحلّل مستويات أنشطة جلب التمويل للمقاولات الناشئة في القارة. المرجع:

Partech Africa (2024). *Annual Report on African Tech Startups and Fundraising*.

مؤطر رقم 4: رقمنة الخدمات العمومية في المغرب

يهدف الانتقال الرقمي في الإدارة العمومية في المغرب إلى تبسيط المساطر الإدارية. فقد حَلَّت المملكة المغربية في المركز 90، من أصل 193 دولة، ضمن مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية (OSI) لسنة 2024⁽¹⁾. ويطمح المغرب إلى الانتقال إلى الرتبة 50 بحلول سنة 2030، وذلك من خلال استراتيجيته الوطنية للتحويل الرقمي "المغرب الرقمي 2030". ومنذ تاريخ دخول القانون رقم 55.19 حيز التنفيذ في شتنبر 2020، أصبحت الإدارات ملزمةً بمقتضى هذا القانون بالقيام بجرد ورقمنة جميع المساطر والإجراءات الإدارية، وذلك في أجل أقصاه خمس (5) سنوات ابتداءً من تاريخ دخول مقتضيات هذا القانون حيز التنفيذ. وتُظهر خطة العمل الوطنية 2021-2023 لمشروع "الحكومة المنفتحة بالمغرب" معدلات مشجعة لنسبة إنجاز الالتزامات⁽²⁾، وهي كالاتي:

- جرد وتدوين 97 في المائة من القرارات الإدارية.
 - رقمنة حوالي 70 في المائة من الإجراءات ذات الأولوية.
- وتحدّد الممارسات الدولية الفضلى خمسة مستوياتٍ نضجٍ رقميٍّ للخدمات الإدارية للمؤسسات العمومية⁽³⁾، وهي:
1. المستوى 1 (إعلامي): الوصول إلى المعلومات الثابتة حول الخدمات.
 2. المستوى 2 (تفاعلي أحادي الاتجاه): تنزيل النماذج.
 3. المستوى 3 (تفاعل ثنائي الاتجاه): معالجة النماذج عبر الإنترنت مع المصادقة.
 4. المستوى 4 (المعاملات): المعالجة الكاملة عبر الإنترنت (التسجيل، القرار، الأداء).
 5. المستوى 5 (استباقي): التقديم التلقائي والشخصي للخدمات.

واستناداً لتقرير أصدره حديثاً المجلس الأعلى للحسابات، فإنه رغم ما تحقّق من تطور ملحوظ، لا يزال المغرب يواجه صعوبات في تحقيق المستويين الرابع (تعاقدى ومعاملاتي) والخامس (تفاعلي واستباقي) من عملية النضج الرقمي. فمن بين 605 خدمة من الخدمات العمومية المُرقّمنة، فإن نسبة الخدمات الإلكترونية المرقمنة كلياً لم تتجاوز 23 في المائة من مجموع الخدمات المقدّمة للمرتفقين. وزيادةً على ذلك، فإن 26 في المائة من طلبات المرتفقين (القرارات الإدارية) لم تتم معالجتها داخل الآجال المحددة في 60 يوماً. وفي السياق ذاته، تُطبّق 25 في المائة من القطاعات والمؤسسات العمومية مساطر إدارية معقّدة على المرتفقين. فغياب التنسيق المُحكّم وعدم إصدار كافة المراسيم التطبيقية لمقتضيات القانون رقم 55.19 يحوّلان دون تفعيل الإصلاح بالوتيرة والفعالية المستهدفة.

المصادر:

⁽¹⁾ <https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data/Country-Information/id/115-Morocco>

⁽²⁾ <https://gouvernement-ouvert.ma/pan-engagement.php?engagement=19&lang=fr>

⁽³⁾ المَحاور الرئيسية للتقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2023-2024.

مؤطر رقم 5: صندوق "نُورْدِيْف" (NorDev) – رافعة جهوية للاستثمار والتنمية

يُجسّد صندوق الشمال للاستثمار والتنمية (NorDev)، والذي تم إطلاقه في أكتوبر 2023، مقاربةً جهويةً طموحةً لدعم الاستثمار في جهة طنجة-تطوان-الحسيمة.

وبميزانية تبلغ مليار درهم على مدى خمس سنوات، يَستهدف الصندوقُ قطاعاتٍ ذات أولوية مثل الاقتصاد الأزرق، والصناعات الغذائية، والطاقات المتجددة، والتكنولوجيات الرقمية. وتشمل آلياته إنشاءً مناطق للأنشطة الاقتصادية، وتقديم الدعم المالي والتقني لأصحاب المشاريع، بالإضافة إلى نظامٍ مِنَحٍ تحفيزية يقوم على مراعاة التخصّصات القطاعية لكل مجال ترابي. وحتى الآن، صادق مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة في دورته العادية على 51 مشروعاً بإجمالي استثمارات تفوق قيمتها 21 مليون درهم.